الأمم المتحدة S/PV.6954

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٥٤**

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا/السيد ندوهونغوريهي	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة (S/2013/63)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1331303 (A)

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2013/63)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو سعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو سعادة السيد رانكو فيلوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/63، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الكلام عبد المؤمن، الرئيس السابق للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني، باسم أعضاء لجنة بناء السلام، أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها السادسة الوارد في الوثيقة (S/2013/63).

ونتذكر أنكم توليتم، سيدي الرئيس، بصفتكم الرئيس الأسبق للجنة بناء السلام في ٢٠١١، عرض تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة (انظر S/PV.6805). ونحن ممتنون لأن تحيئ الإحاطة الإعلامية لهذا العام في ظل قيادتكم، سيدي، للمجلس.

يدور تقرير لجنة بناء السلام لهذا العام حول المهام الرئيسية للجنة وعملها، ويركز بوجه خاص على النتائج التي تحققت والتحديات والفرص فيما يتصل بأثر اللجنة في الميدان وعلاقتها برئاسة الأمم المتحدة. وهو يبين مدى تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (S/2010/393، المرفق)، ويتضمن جدول أعمال استشرافيا للعام ٢٠١٣ ليشكل إطارا لتنفيذ تلك التوصيات.

أود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل البالغة الأهمية في التقرير. أولا، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير التركيز بصفة خاصة على تعزيز المؤسسات، وهو أمر بالغ الأهمية لدور اللجنة في المستقبل وتأثيرها. أطلقت اللجنة عملية طموحة لتحسين أساليب عملها وتوضيحها، لا سيما من حيث صلتها وتعاونها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان.

ثانيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تركيزها على تيسير عمل التشكيلات القطرية من أجل تحقيق أهداف اللجنة على أرض الواقع. وتحقيقا لتلك الغاية، كانت اللجنة قد شرعت في برنامج عمل يرمي إلى دعم انخراط اللجنة مع البلدان الستة المدرجة في جدول الأعمال، وهي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا، وغينيا – بيساو، وليبريا، وسيراليون. عملية بناء السلام في كل واحد من تلك البلدان الستة في مرحلة مختلفة، وتتيح فرصا مختلفة، وتطرح أنماطا مختلفة من التحديات.

وتشمل الملامح الرئيسية لعمل اللجنة في كل بلد على حدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولا دعم إطلاق استراتيجية المصالحة الوطنية ودعم أول مركز إقليمي للأمن والعدالة في ليبريا ؛ وثانيا، تقديم الدعم للإجراء الناجح للانتخابات في سيراليون ؛ وثالثا، تعبئة الموارد لركيزة بناء السلام في الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر في بوروندي، بما في ذلك من خلال دعم التنظيم الناجح لمؤتمر الشركاء

الإثنائيين لبوروندي الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ ورابعا، الشروع في عملية رسم خرائط الموارد في غينيا بهدف دعم إقامة نظام وطني لإدارة وتنسيق المعونة. أشكر قادة البلدان المعنية على التزامهم ودعمهم، فلولا ذلك ما كان ليتسنى للجنة أن تحقق أهدافها.

وعلى العكس من ذلك، فقد أدى تعطيل العملية الانتخابية من خلال التغيير غير الدستوري للحكومة في غينيا – بيساو في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى تقويض ما كان قد بدأ من تقدم في بناء السلام في ذلك البلد. ذلك الحدث، وما شهدته جمهورية أفريقيا الوسطى من عنف، في نهاية عام ٢٠١٢، نتجت عنه الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية الصعبة التي نراها اليوم، مؤشرٌ على ضرورة أن يكون دور اللجنة هادفا وأكثر شمولا وجيد التنسيق. بالإضافة إلى ذلك، في غياب التزام وطني أوسع نطاقا وأكثر قوة واستمرارا، وفي غياب تضافرٍ الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، لا ينفك دور اللجنة يواجه تحديات خطيرة في بعض الحالات.

ثالثا، في موازاة تركيز اللجنة على الانخراط في كل بلد على حدة، أعطى العمل الذي اضطلعت به اللجنة في مجال تطوير السياسات في عام ٢٠١٢ الأولوية للشراكات باعتبارها مجالا يضفي مضمونا وقيمة على المهام الرئيسية للجنة، متمثلةً في المحافظة على الاهتمام، وصياغة التماسك، وتعبئة الموارد للبلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها.

ولذلك ركز عمل اللجنة على تعزيز الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. اتخذت اللجنة خطوات هامة نحو تعزيز تحسين المواءمة بين الأولويات الوطنية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال بمشاركة كل من المصرفين في تلك البلدان، ومن ثم كفالة قدر أكبر من اتساق الجهود، فضلا عن التركيز بشكل واف على أهداف بناء السلام في تلك البلدان. وبالنظر إلى الصلة بين السلام والتنمية، تواصل اللجنة أيضا التركيز المواضيعي على إيجاد فرص العمل والمساعدة في مجال سيادة القانون في شراكة مع المصارف وغيرها من أصحاب المصلحة. وترى اللجنة صلة هامة بين الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الرئيسية والعمل الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في دعم أولويات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

وفي هذا الصدد، واصلت اللجنة حوارها المنتظم مع الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، وذلك بهدف زيادة تعزيز التآزر والمواءمة.

رابعا، سعت اللجنة إلى تعميق علاقة العمل التي تربطها بالجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان، ولا سيما مع كبار قادة الأمم المتحدة. وبدأ حوار غير رسمي مع الممثلين التنفيذيين والخاصين للأمين العام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال في نيسان/أبريل ٢٠١٢. يمثل الحوار خطوة هامة لإيضاح مجالات التكامل المتبادل. هذه بالتأكيد شراكة بالغة الأهمية تتطلب التزاما ودعما أعمق ومتواصلين من أعضاء اللجنة والإدارة العليا في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الحوار مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يؤكد الاعتراف بالدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي في دعم جهود بناء السلام في القارة.

خامسا، إن الشراكة مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية لا تقل أهمية عن ذلك. ينص التقرير على أنه يتعين للأعضاء المنتخبين من كل من الأجهزة الرئيسية الثلاثة قيادة الجهود الرامية إلى تعميق وتوطيد العلاقات مع لجنة بناء السلام. هذا مجال نتوقع أن نرى فيه تحقيق المزيد من التقدم في عام ٢٠١٣. غير أنه، في عام ٢٠١٢، في ضوء الحاجة إلى تعزيز الصلات مع بعثات الأمم المتحدة الميدانية وتعزيز أثرها في الميدان، ركزت لجنة بناء السلام بشكل خاص على العلاقة مع مجلس الأمن وأجرت حوارا تفاعليا

مفيدا جدا مع أعضاء المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٢. لقد أتاح النظر في تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة في تموز/يوليه الماضي في مجلس الأمن فرصة لإحياء المناقشة بشأن ما وصفه استعراض عام ٢٠١٠ بإمكانية إيجاد دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تعاونا ولجنة بناء السلام أفضل أداء.

وجرت متابعة المقترحات الرامية إلى تنشيط العلاقات بين الهيئتين، بما في ذلك من خلال فريق لجنة بناء السلام العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي بحث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ نطاق الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى المجلس بشأن عمليات الانتقال لبعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. يمكن أن تقدم اللجنة قيمة مضافة عن طريق دعم عملية الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة وسحبها، لا تقوم على أساس التحليل السليم والوقائع القطرية المحددة والاحتياجات الوطنية فحسب، بل وتكفل أن يظل المجتمع الدولي ملتزما ومدركا للصلات الأساسية بين السلام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية بعد انتهاء بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية للأمم المتحدة.

وجرت مناقشات كثيرة حول مدى وفاء اللجنة بالتوقعات العالية التي صاحبت إنشاءها في عام ٢٠٠٥. ولذلك، كان عام ٢٠١٢ العام الذي احتلت فيه مسألة المسؤولية والالتزام الجماعيين للدول الأعضاء موقع الصدارة في مداولات اللجنة. ولزاما على أن أقول إنه في حين أننا تمكنا بشكل جماعي من غرس قدر من الشعور بالاستعجال في ما يتعلق بهذا الموضوع، فإن مهمة ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات ومساهمات ملموسة لم تتحقق بعد.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد جمعت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن ”بناء السلام: السبيل إلى السلام والأمن المستدامين“، التي رأسها رئيس وزراء بنغلاديش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، للمرة الأولى، عددا من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين من بين عموم أعضاء اللجنة. وأكد الإعلان السياسي الصادر بتوافق الآراء عن هذه المناسبة من جديد الالتزام السياسي بالمبادئ الرئيسية والأهداف والأولويات التي ما فتئت اللجنة تعززها، على صعيد السياسات والصعيد القطري على حد سواء.

وفي الختام، لا يسعني التشديد بما يكفي على الحاجة إلى توخي وضع نموذج جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي الأمر الذي يمكن أن يعزز الملكية الوطنية في بناء السلام من خلال تركيز الدعم على تنمية القدرات الوطنية وبناء المؤسسات في أولويات بناء السلام الهامة. هذا مجال يتطلب مزيدا من الالتزام من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل. إن لجنة بناء السلام في موقع فريد يمكنها من أن تصبح منبرا لوضع هذا النموذج الجديد عن طريق قيادة مشاريع عملية للتعاون في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. يمكن للجنة بناء السلام بالتأكيد أن تيسر التوفيق بين الاحتياجات التي تحددها هذه البلدان والخبرات والتجارب الأكثر صلة، خاصة من بلدان الجنوب العالمي.

وفي الختام، لا بد لي من التأكيد على أن اللجنة ما برحت تتلقى الدعم المباشر والفني من مكتب دعم بناء السلام. وبينما تسعى اللجنة أيضا إلى تعزيز الصلات وكفالة تعميق التعاون والتآزر مع صندوق بناء السلام وغيره من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخيرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع الأعمال، فإن الدور الذي يضطلع به المكتب والدعم الذي يقدمه سوف يصبحان أكثر أهمية.

تبرز الوتيرة التي يتطور بها جدول أعمال بناء السلام التابع للأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي الحاجة الملحة إلى معالجة مصادر حالات عدم الاستقرار التي طال أمدها وعوامل العودة إلى التراع. وتحقيقا لهذه الغاية، لم يعد في وسعنا أن نبقى رهينة لنهج العمل المعتاد التقليدي إزاء الصلة بين الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. سنواصل مواجهة تحديات

منهجية، لكن علينا الالتزام بالتصدي لها بالعزم والتصميم اللازمين. علينا أن نتخذ خطوات أكثر جرأة وشجاعة دعما للسلام والأمن المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مؤمن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا ورئيس لجنة بناء السلام.

السيد فيلوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الرواندية على مبادرتها بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وأن أعرب عن تقديري لاتاحة الفرصة لي لإبداء هذه الملاحظات بصفتي رئيس لجنة بناء السلام.

تمثل الإحاطات الإعلامية السنوية إلى مجلس الأمن فرصا قيمة لإطلاع المجلس على عمل اللجنة ومنظوراتها والمجالات التي توليها الأولوية. يلقي عرض سلفي لتقرير اللجنة عن دورتها السادسة الضوء على المرحلة التي بلغتها اللجنة في عملها وتوطيد المؤسسات والجهود المتعلقة بوضع السياسات في كل بلد من البلدان المحددة. استنادا إلى القرارات المؤسسة للجنة، فإن الهدف الرئيسي للجنة هو تقديم المشورة إلى المجلس، وأعتقد أن إحاطة اليوم الإعلامية توفر فرصة للتفكير في النطاق المتوخى للدور الاستشاري للجنة لدى مجلس الأمن وآفاقه.

تتعامل اللجنة مع مهمتها الاستشارية لدى مجلس الأمن انطلاقا من الاقتناع بأنه يمكنها الاضطلاع بدور مفيد في مساعدة المجلس على إدارة عبء العمل المتزايد. ومن خلال التركيز على الحالات التي قد لا تكون على شاشة رادار المجلس المباشرة واستدامة الاهتمام الدولي الأوسع نطاقا، فإن لجنة بناء السلام تدعم المجلس في كفالة حماية الطاقة والموارد المستثمرة في معالجة حالات النزاع وتحقيق الاستقرار فيها والحفاظ عليها في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن هذه مسؤولية مشتركة تتطلب تحسين التفاعل المتبادل بين المجلس ولجنة بناء السلام، فضلا عن تحقيق المزيد من الوضوح من حيث الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بالجهات الفاعلة التنفيذية الأخرى المعنية.

يذكر أعضاء المجلس المناقشة والحوار التفاعلي في العام الماضي في إطار الرئاسة الكولومبية، الذي سلط الضوء على عدد من المسائل المتعلقة بمهمة اللجنة الاستشارية لدى مجلس الأمن.

وتم ادراج هذه المسائل في ملخص جرى تشاطره مع المجلس، وهو يرد في الوثيقة S/2012/791. وأود اليوم أن اتناول عناصر من هذا الملخص.

أولا، هناك ثلاث بعثات موجودة في بلدان على جدول أعمال لجنة بناء السلام تمر بعملية الخفض التدريجي والانتقال. ونحن نعتقد أن اللجنة يمكنها وينبغي لها أن تؤدي دورا في دعم الاستراتيجيات التي ينظر فيها المجلس بشأن عملية الخفض التدريجي والانتقال في تلك البلدان. وبالاستفادة من أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام، يمكن للجنة بناء السلام في مثل هذه الحالات أن تركز في مشورتها على تقييم التقدم المحرز في الجهود الوطنية لبناء السلام والتحديات التي تواجه تلك الجهود؛ ومستوى دعم والتزام المجتمع الدولي من خارج منظومة الأمم المتحدة؛ والقدرات المحددة المطلوبة كي تواصل الأمم المتحدة من خلال وجودها دعم جهود بناء السلام لأجل طويل. لذلك، يمكن للمجلس أن يستفيد من التفاعل مع لجنة بناء السلام أثناء النظر في نتائج بعثات التقييم التقني وصياغة قرارات المجلس المتعلقة بإدارة العمليات الانتقالية. وفي هذا الصدد، من المفيد إذا كان المجلس أكثر وضوحا حول المهام التي ينبغي أن تضطلع بها لجنة بناء السلام دعما لقيادة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في الميدان. والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة يعمل عن كثب مع أعضاء الفريق التوجيهي

المعني بالتكامل، وهو توصل إلى نتائج ذات صلة تتعلق بالدور المحتمل للجنة بناء السلام في تلك السياقات الانتقالية.

ثانيا، فيما تواصل لجنة بناء السلام انخراطها في العمل عقب عملية الانتقال والخروج لبعثة الأمم المتحدة في بلد على جدول أعمال لجنة بناء السلام، يمكن للمجلس أن يستفيد أيضا من تحديثات دورية عن التقدم المحرز بشأن بناء السلام وعوامل الخطر. وذلك يضمن أن يبقى المجلس على إطلاع على التطورات المتصلة ببناء السلام التي قد تتطلب الاهتمام في ذلك البلد. واستمرار التعاون بين لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وجميع إدارات الأمم المتحدة الرئيسية والكيانات ذات الصلة أمر حاسم في هذا الصدد.

ثالثا، في حالات البلدان المدرجة في جدول اعمال لجنة بناء السلام التي تواجه فيها عملية بناء السلام تحديات خطيرة، يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد على آراء لجنة بناء السلام لدى النظر في خيارات استجابته ووضع استراتيجيته. والأوضاع في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة تذكير بأن بناء السلام هو عملية محفوفة بالعديد من المخاطر، وبأن هناك حاجة إلى استجابة واستراتيجية منسقتين، يتعين تكييفهما مع التطورات الوطنية والإقليمية المتغيرة. وحيثما تنخرط لجنة بناء السلام في العمل، يمكن لمجلس الامن أن ينظر اليها كأداة مفيدة لاستراتيجية المجتمع الدولي بغية معالجة حالات مماثلة وعكس مسارها. وفي الوقت نفسه، تدرك اللجنة أن ثمة عنصرا حاسما لدورها الاستشاري حيال المجلس هو كفالة أن تقدم له التحليل الملائم وفي الوقت المناسب عن عوامل الخطر والعوامل المحركة للصراع، بينما تعمل بشكل وثيق مع كبار قياديي الأمم المتحدة في الميدان، كي ينظر فيها ويتخذ اجراء بشأنها.

إن المجالات والحالات المعروضة هنا ذات طبيعة حيوية. لذلك، هناك أيضا حاجة إلى دينامية تبادل المعلومات مع المجلس بشأن التطورات الخاصة بكل بلد، والفرص والمخاطر القائمة. ويواصل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام تثمين الفرصة لاطلاع المجلس رسميا على الأوضاع في البلدان المعنية. ونعتقد أن تبادل الآراء الموضوعية على نحو أكثر انتظاما يمكن أن يكون قيّما للغاية بالنسبة إلى مجلس الأمن قبل قيام المجلس بزيارات ميدانية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ولدى عودة لجنة بناء السلام من زيارات ميدانية إلى تلك البلدان، وأثناء عملية الخفض التدريجي الوشيك والخروج لبعثات الأمم المتحدة، وفي الحالات التي تشكل تحديا واضحا لعملية بناء السلام. ونحن ندعو أيضا الذين يصوغون قرارات مجلس الأمن إلى طلب مشورة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة عند صياغة القرارات المتعلقة بالبلدان التي تنظر فيها لجنة بناء السلام.

بالاضافة إلى ذلك، أكد المجلس في قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الصادر مؤخرا جدا على الحاجة إلى تسخير دور اللجنة في تعزيز ودعم النهج المتكامل والمتماسك لولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في البلدان المدرجة في جدول أعماله. والواضح أن هناك حاجة إلى المضي قدما بتلك التوصية، وإلى المزيد من التوضيح بشأن نطاق دور اللجنة الاستشاري تحسبا للإحالات المقبلة ذات الصلة من المجلس. ونحن نتطلع إلى مناقشة تلك الاقتراحات وغيرها في سياق الحوار التفاعلي غير الرسمي مع مجلس الأمن المقرر عقده غدا.

وأود أن اختتم كلامي بالتأكيد مجددا على أن لجنة بناء السلام ملتزمة بتعزيز تأثيرها في الميدان عن طريق تمكين الجهات الفاعلة الوطنية من امتلاك عملية بناء السلام وقيادتها، وكفالة أن تكون الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية قادرة على مساعدتها في تحقيق هذا الهدف. ونحن ندرك أن لجنة بناء السلام بحاجة إلى مواصلة شحذ أدواتها والتعلم من الدروس المستفادة من مشاركتها. ونحن مقتنعون أيضا بأنه يتعين على المجلس أن يسهم في تلك الجهود، نظرا

لأنه الجهاز الام الذي يشكل قرابة ٢٥ في المائة من عضوية لجنة بناء السلام، وقد احال اليها خمسة من أصل ستة بلدان مدرجة في جدول أعمالها. لذلك، يجب أن نعمل معا على تطوير شراكة عملية ومجدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، على عقد هذه الإحاطة الاعلامية هذا الصباح. وأود أيضا أن أبدأ بشكر الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام على احاطتيهما الإعلاميتين.

في آذار/مارس من هذا العام، اتخذ المجلس القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) بشأن سيراليون، ممهدا الطريق أمام العملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. إنها قصة نجاح حقيقية. لقد أشدنا كمجلس بعمل منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. إن ذلك العمل كان مفيدا في دعم حكومة سيراليون في جهودها الرامية إلى بناء سلام آمن بعد حرب وحشية. وسيراليون مثال على سبب اعتقاد المملكة المتحدة أن الأمم المتحدة تؤدي دورا حيويا في مساعدة الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية للتعافي من ويلات الحرب. ولهذا السبب نحن أكبر مساهم في صندوق بناء السلام، إذ نقدم له نحو ٢٠ مليون دولار سنويا، وسوف نفي قريبا بوعدنا القاضي بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن ملتزمون بإنفاق ثلث ميزانية المعونة المتصاعدة تلك في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات.

إن المملكة المتحدة ترحب بتقرير لجنة بناء السلام (S/2013/63) الصادر مؤخرا. فالتقرير يبين أن الأمم المتحدة تتحرك قدما في مسائل بناء السلام الرئيسية، وأن للجنة قيمة إضافة في عدد من المجالات. ومؤتمر بوروندي للمانحين، الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، جمع مبلغ ٢,٦ بيليون دولار لأولويات بناء السلام في ذلك البلد. والزيارات التي قامت بها لجنة بناء السلام إلى مونروفيا وفريتاون وفرت المشورة والدعم السياسيين مع بدء التخفيض التدريجي للبعثتين هناك، ويقوم صندوق بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعماله بتوفير التمويل الذي تمس الحاجة اليه. ولكن يبقى الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وما فتئت المملكة المتحدة صديقة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام، والمهم كأصدقاء أن نكون صادقين. ونحن نعتقد أن لجنة بناء السلام لم تحقق بالكامل الإمكانات التي كانت متوخاة منها عندما أنشئت في عام ٢٠٠٦. ويجب علينا جميعا أن نتشاطر المسؤولية عن تلك الفجوة، وأن نعمل معا من أجل تطوير اللجنة بحيث تصبح ما يمكن وينبغي ان تكون عليه، أي المنظمة الفعالة والمتسمة بالكفاءة. وترى المملكة المتحدة ثلاثة مجالات رئيسية للعمل.

أولا، يجب أن تركز اللجنة أكثر على الأنشطة التي تكون لها قيمة اضافية ويكون لها تأثير حقيقي على أرض الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. والإنجازات الأخيرة التي حققتها التشكيلات القطرية المخصصة ينبغي أن تكون مثالا للجنة ككل، ونود أن نرى زيادة في التركيز على الأعمال القطرية. وينبغي لذلك أن يتلاءم مع الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة والمضي بها قدما، ووضع مبادئ الخطة موضع التنفيذ.

ثانيا، بغية توفير الوقت والموارد للتركيز على البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، علينا أن نخفض إلى حد كبير مستوى العملية والإجراءات هنا في نيويورك. فعقد مزيد من الاجتماعات بشأن المسائل التنظيمية والعمليات والإجراءات يعني اتاحة وقت أقل للعمل القطري. وينبغي للجنة أن تجتمع على نحو أقل تواترا، وأن تكون لها جداول أعمال موضوعية تتضمن القرارات الواضحة واللازمة التي يتعين اتخاذها.

ثالثا، يجب أن تواصل اللجنة تعزيز العلاقات مع بعثات الأمم المتحدة في تلك البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وكما شهدنا من بعض النجاحات التي حققت العام الماضي، تعد اللجنة أكثر فعالية حينما تعمل من خلال الممثلين الخاصين للأمين العام، وتعزز أعمالهم. وينبغي لرؤساء التشكيلات استخدام قدراتهم على الجمع بين الأطراف في نيويورك لجمع النظام الدولي معا حول أعمال البعثات القطرية وحكومات البلدان.

ونعتقد أن إحراز تحسن في تلك المجالات سيبني الأساس لعلاقة أقوى بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويمكن للجنة بناء السلام، بقدر أكبر من التركيز والمسيرة الرامية إلى إحراز نتائج، إسداء المشورة القيمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. ونتطلع إلى الاستعراض القادم الذي ستضطلع به لجنة بناء السلام، في عام ٢٠١٥، الذي سيشكل فرصة لإلقاء نظرة نقدية حيثما أحرزت اللجنة نجاحا وحيثما لم تفعل. والمملكة المتحدة على استعداد للمشاركة البناءة في تلك المناقشات على مدى الأشهر والسنوات القادمة. وعلينا أن نكون طموحين في جهودنا التي نبذلها لإصلاح هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة بغية كفالة وصوله إلى كامل إمكاناته وأن يحقق آثارا ملموسة وإيجابية في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير المؤمن والسفير فيلوفيتش على إحاطتهما الإعلامية.

شهدنا العام الماضي التقدم المحرز والانتكاسات التي وقعت على السواء في جهود بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. فقد حققت ليبريا وسيراليون وبوروندي نتائج ملموسة في جهودها الرامية إلى تحقيق استراتيجية المصالحة الوطنية، بما في ذلك إجراء الانتخابات بنجاح وتعبئة الموارد من أجل وضع استراتيجية جديدة للحد من الفقر. ولكن على النقيض من ذلك، ارتدت جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو إلى النزاع ولم تستعيدا بعد النظام الدستوري.

كتب تولستوي ذات مرة أن الأسر السعيدة كلها سواء، ولكن كل أسرة غير سعيدة هي غير سعيدة بطريقتها الخاصة. وبالمثل، غالبا ما تتشابه الطرق التي يجري من خلالها صون السلام، ولكن حينما يصيبها الاضطراب فإنها تضطرب بطرق مختلفة لأسباب مختلفة. ولهذا لا يمكن أن يناسب الحل الواحد المناسب للجميع كل نزاع. ومجال بناء السلام ما فتئ يتطور، وهي عملية تثريها التجربة والخطأ. ولذا فمن الأهمية بمكان استخلاص الدروس من النجاحات والإخفاقات على حد سواء. فمن نافلة القول إن عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام تتداخل بعضها في بعض وتتشابك بعضها مع بعض. وبغية تحقيق بناء السلام على نحو فعال، ينبغي أن تدمج مهام بناء السلام المبكرة بعناية في جميع ولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد من البداية. وبما أن قصة نجاح معينة لا تكفل تحقيق نفس النتيجة في حالة أخرى، تتطلب كل حالة وصفة خاصة بها.

لكن تلك الحاجة إلى استجابة مرنة تشكل معضلة لمجلس الأمن. لا بد من استخدام الصكوك التي منحها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بقدر أكبر من الاتساق والقدرة على التنبؤ. وقد تتمكن لجنة بناء السلام ومجلس الأمن حينها من أن يجدا مجالا للتعاون المشترك في خدمة هدف مشترك. ويمكن هيكل لجنة بناء السلام من استجابة مرنة لكل حالة بعينها من خلال منبره من التشكيلات القطرية. ويمكن للجنة أن تكون أكثر استجابة للطلبات الخاصة للبلدان المدرجة على جدول أعمالها، ويمكن أن تعمل معها من خلال دورها الدعوي الفريد، وبناء الشراكات وحشد الموارد، بينما يركز مجلس الأمن على مسؤوليته الأساسية عن السلم والأمن الدوليين. وللجنة بناء السلام دور في جمع التبرعات، والتعزيز، والاستشارات

والنصائح. وفي ذلك الصدد، فإن جوهر التعاون بين المجلس ولجنة باء السلام يكمن في تقسيم الأعمال.

ومرحلة الانتقال من بعثة سياسية إلى فريق قطري هي المرحلة التي تتطلب أكبر قدر من التعاون بين الهيئتين. وبغية أن يمضي الانتقال على نحو متسق، لا بد من وضع خطط التنمية الوطنية بالتشاور مع الحكومة، وشركاء التنمية والمجتمع المدني، بدءا من مرحلة التخطيط الأولي. والقرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، الذي اتخذ الشهر الماضي، بالتمديد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، مثال جيد؛ إذ جرى التأكيد بشكل صحيح على دور لجنة بناء السلام في الخفض التدريجي للبعثة السياسية في سيراليون

وتشمل جميع عمليات بناء السلام الناجحة بعض العوامل المشتركة: ألا وهي إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ والملكية الوطنية القوية؛ والمشاركة الإقليمية الفاعلة؛ ودعم قوي من المجتمع الدولي. وينبغي إيلاء أولوية خاصة للتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وكثيرا ما شهدنا كيف ترتد سريعا مجتمعات ما بعد النزاع ذات عمليات التسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني الأقل نجاحا إلى النزاع. ونأمل أن يقدم تقرير الأمين العام بشأن تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، الذي أعدته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لإصلاح قطاع الأمن، التوجيه الشامل والمنهجي للجهود المستقبلية.

ولا نبالغ إذا شددنا في التأكيد على أهمية الملكية الوطنية. وينبغي تمكين الجهات الفاعلة الوطنية من امتلاك عملية بناء السلام وقيادتها. وبدون الانخراط على مستوى القاعدة الشعبية، تبقى عملية بناء السلام القادرة على الصمود بعيدة المنال. كما تعتبر القيادة الديمقراطية والشاملة أمرا لا غنى عنه لتحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الحكومات الشرعية بهدف دمج جهود بناء السلام في استراتيجيات التنمية الوطنية.

وتتسم خطط التنمية في مجتمع ما بعد النزاع بعدم الاستدامة في غياب الموارد المستقرة. ونثني على حوار رئيس الفريق مع كبار المسؤولين في البنك الدولي، ونتوقع أن تواصل لجنة بناء السلام تعاونها مع المؤسسات المالية، وبخاصة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. وكما اقترح في الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، وهو ما أسفر عنه المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة في بوسان عام ٢٠١١، علينا أن نواصل وضع استراتيجية التنمية المتكاملة ومواءمة تلك الموارد للحصول على نتائج.

ويأمل وفد بلدي أن يواصل مجلس الأمن التعاون مع لجنة بناء السلام لتعظيم الإنجازات التي حققتها عملية بناء السلام على أساس الميزة النسبية المتبادلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تكمن المهمة الرئيسية لبناء السلام في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تجدد اندلاعها. ويجب أن يقوم كل ذلك في المقام الأول على الجهود الداخلية التي تبذلها الدول، نظرا لأن دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في ذلك السياق، دور داعم للجهود الوطنية. وينبغي أن تقدم المساعدة في بناء السلام، بطبيعتها طويلة الأجل، حوافز للحكومات الوطنية لتعتمد على نقاط قوتها. وفي ذلك السياق، يمكن للمعونة أن تكون متعددة الأبعاد ويمكن أن تمتد إلى مجالات متنوعة: التوصل إلى اتفاقات السلام وتنفيذها؛ تحقيق استقرار الأمن؛ تعزيز المؤسسات الحكومية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، المصالحة الوطنية؛ توفير العون لأغراض التنمية. يجب تنسيق حشد العون الدولي، بحيث يتعامل مع المشاكل الرئيسية ويكمل الجهود الوطنية.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، نحن مضطرون، للأسف، أن نستنتج أنه، على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل

بعثات حفظ السلام، ومكاتب بناء السلام والتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، لا تزال المعونة المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاع مجزأة. وتتضح أهمية تحسين التنسيق وتقسيم الأعمال بين المشاركين في العملية، والتنظيم المنهجي لعمليات بناء السلام. وإمكانات الهيكل القائمة ما زالت بعيدة كل البعد عن التحقق بالكامل.

ولذلك نرى أنه، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذ أنشطتها في بناء السلام على أساس ولاياتها بغية كفالة الأساس القانوني اللازم لتصرفاتها الخاصة. ولا بد أن يكون الامتثال لمبادئ احترام سيادة الدول في مرحلة ما بعد النزاع والاعتراف بالمسؤولية الوطنية والأولويات الوطنية لبناء السلام من الضرورات المطلقة. ولا بد أن تضطلع حكومة البلد المعني، التي تمثل مصالح المجتمع كله، بدور قيادي في توفير تلك المسؤولية.

وفي إطار دعمنا لأعمال لجنة بناء السلام باعتبارها إحدى الهيئات الحكومية الدولية المركزية لتنسيق المساعدة في بناء السلام، نلاحظ القيمة المضافة الممثلة في المساعدة الاستشارية القيمة الممنوحة لمجلس الأمن، عند الاقتضاء، بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للجنة، في إطار ولايتها الحالية، الإسهام في التعامل مع القضايا التي تشمل عدة قطاعات هامة تتعلق ببناء السلام ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها والتي تتطلب مناقشة شاملة مع الدول الأعضاء في إطار الكيانات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

تشارك روسيا مشاركة فعّالة في أنشطة لجنة بناء السلام، وهي ملتزمة بتحسين فعاليتها. ونحن مقتنعون بأنّ اللجنة هيئة حكومية دولية فريدة، ولهذا ينبغي لنا الاستفادة الكاملة من إمكاناتها. وفي هذا الصدد، من الأساسي للّجنة إيجاد حلول مقبولة ومدعومة من جميع أعضائها. والمدخل إلى ذلك هو تحسين وضعها بالتوازي مع زيادة الاهتمام بأعمالها من جانب المجتمع الدولي قاطبة.

ويبقى الكثير ممّا يجب عمله لتطوير وتحسين نتائج أنشطة اللجنة. ففي عدد من البلدان المُدرَجة على جدول أعمالها، تمّ تحقيق نتائج باهرة على صعيد تخفيف أسباب النزاعات، وتدعيم المؤسسات الحكومية وتنسيق الموارد وتعبئتها. ولكن هناك أيضا مثالا غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نشهد تدهورا حادًّا في الأوضاع. فقد كان واضحا أنّ بناء السلام لم يكن كافيا في هاتين الحالتين. ومن الواضح أنّ الصيغ التي تنجح في بعض الظروف لا تنجح دائما في ظروف أخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا أهمية مسؤولية الحكومات الوطنية في عملية بناء السلام وتحديد الأولويات، فضلا عن ضرورة التحديد الدقيق للمساعدة في مجال بناء السلام، وتصميمها لتلائم احتياجات فرادى الدول ضمن الإطار الزمني المحدد. فالتركيز في بناء السلام على أحدث التوجُّهات، ولا سيما تلك المستندة إلى نموذج عالمي، على حساب الاحتياجات المُلحَّة للدول، سيؤدي إلى نتائج عكسية.

ولا ريب في أنّ بناء السلام عملية سياسية. لكن من الواضح أيضا أنّ تقديم المساعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية المُلحَّة وإيجاد فرص العمل يمكن أن تخفِّف النزاعات السياسية. وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها تؤدي دورا رئيسيا في هذا الشأن.

ولدى تقييم أنشطة اللجنة في عام ٢٠١٢، أودّ أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لبنغلاديش، السيد أبو الكلام مؤمن، على عمله بصفته رئيس لجنة بناء السلام. لقد كانت السنة الماضية للّجنة حافلة بالأحداث، ونحن نرحب بالنتائج التي أحرزتها.

وقد تمّ تحديد عدد من التحديات المستقبلية في تقرير اللجنة (S/2013/63). والبرنامج طَموح وهادف إلى تعزيز فعالية أعمال اللجنة في تنسيق الجهود الدولية لبناء السلام وفي صياغة توصيات لضمان مساعدة دولية منسَّقة مستمرة للبلدان المُدرجة على جدول أعمالها، فضلا عن ترشيد أساليب عملها.

وإننا مقتنعون بأنّ الرئيس الحالي للّجنة، الممثل الدائم لكرواتيا، السيد رانكو فيلوفيتش، سيواصل المضيّ بهذه المساعي قدُما.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج مسألة بناء السلام بعد انتهاء النزاع على جدول أعمال مجلس الأمن أثناء رئاستكم. كما أودّ أن أشكر ممثل بنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، وممثل كرواتيا، السفير رانكو فيلوفيتش، على بيانيهما.

إنّ المنظمة، من خلال المناقشات المنتظمة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، تتيح لأعضاء المجلس الفرصة لتقييم العمل الذي تنفِّذه في الميدان لجنة بناء السلام والتشكيلات القُطرية المخصصة والبلدان المُدرَجة على جدول أعمالها. وينبغي قياس أهمية أعمال لجنة بناء السلام بمساهمتها الحقيقية في عملية التعمير والمصالحة وإرساء سيادة القانون. ويجري تنفيذ هذه الأعمال على الأجل الطويل، ونتائجها غير قابلة للقياس الكمّي في الأجل القصير غالبا.

وأخذ المسائل الواقعة ضمن الإطار الشامل للتعمير والتنمية في الحسبان يستدعي مشاركة أوسع مجموعة ممكنة من الأطراف الفاعلة المختلفة، الوطنية والدولية كلتيهما، ولا سيّما منظومة الأمم المتحدة، في تحديد الأولويات. ومن المهمّ إ زيادة التركيز على هذا النهج.

إن وفد بلدي يرحب بحقيقة أنَّ التعاون مع المستفيدين الرئيسيين والإصغاء إليهم في السنوات الأخيرة قد أسهم في النهوض ببرامج الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويعود الفضل في هذه النتيجة إلى اللجنة نفسها وإلى الأفرقة القُطرية لبناء السلام.

وتعتقد توغو أنَّ بناء السلام بعد انتهاء النزاع يبقى مسؤولية الدولة المعنية أولا وأخيرا. ومن نافلة القول إنَّ دور الدولة عنصر حاسم في ضمان نجاح هذا المسعى، لأنَّ تحديد الأولويات وإرساء إطار التعاون والشراكة بدعم من الأطراف الفاعلة القُطرية والدولية والإقليمية من واجب البلد المعنيّ.

ولكن يبدو أنَّ هناك مشكلة عدم الشمولية في تحديد الأولويات – أي عدم أخذ مصالح الفئات المختلفة من السكان في الحسبان. فعلى سبيل المثال، إنَّ تحديد احتياجات الفئات الضعيفة، ولا سيّما احتياجات النساء والأطفال، أساسي في عملية بناء السلام. فالنساء هنّ الضحايا الرئيسية للنزاعات، وهذا ما يستدعي إشراكهن في جميع مراحل عملية بناء السلام. وعلاوة على ذلك، إنَّ نهجا شاملا يأخذ جميع الاحتياجات في الحسبان سيُيَسِّر مشاركة جميع الأطراف الفعالة ويعزز لاحقا المُلكية الوطنية للأعمال المنفَّذة في إطار بناء السلام.

وهناك جانب آخر يتعلق بالمساعدة التي ينبغي توفيرها للدول التي لا تزال هشَّة بعد النزاع، مهما كان حجمها ومكانتها الاقتصادية. لذا، من المهم للدول في المنطقة، وللمؤسسات المالية والمجتمع الدولي بأسره توفير دعمها لتلك البلدان ومساعدتها على إرساء الأُطر لأوجه التعاون والشراكات المستدامة، التي نرى أنها هي ما يحدد نجاح بناء السلام. والاهتمام ببلد ما في معظم الحالات، وبخاصة بلد خارج من النزاع، تحدده ثروة أرضه، وليس في الحقيقة ضرورة ضمان عدم وقوعه في نزاع آخر نتيجة نقص الدعم الكافي. لكننا سعداء بأن نرى اللجنة منذ إنشائها تعمل بشكل متزايد على أن تعكس مسار هذا النوع من التوجُّه. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنَّه ينبغي دعم مبادرة التضامن الأفريقي، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في ١٣ تموز/يوليه، ٢٠١٢، والتي تهدف إلى تشجيع وتحفيز الدول الأفريقية على دعم جهود التعمير والتنمية في البلدا الخارجة من النزاع، وتعزيز قدرتها لبلوغ تلك الغاية.

والعامل الآخر في نجاح أية عملية لبناء السلام هو تنسيق الأعمال. ولأنَّ مؤسسات عديدة تشارك في عملية بناء السلام، فإنه يتعيَّن علينا ضمان وجود إطار لتنسيق جميع الأعمال المزمع

تنفيذها، بغية تفادي الازدواجية وهدر الموارد والطاقة. وينبغي لهذا التنسيق أن يجعل من الممكن استحداث أُطر لتبادل الخبرات بهدف اعتماد الإجراءات التي أثبتت نجاحها، والنظر في كيفية تعديل تنفيذ تلك الإجراءات لبلدان أخرى تجد نفسها في حالات مماثلة. وإننا نلاحظ بارتياح أن التقرير (S/2013/63) قيد الاستعراض يشاطرنا هذا الرأي. ومن الأساسي أن يقدِّم مجلس الأمن دعمه بغية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

وفترة بقاء أحد البلدان بعد انتهاء النزاع مُدرَجا في جدول أعمال لجنة بناء السلام ترتهن بما أُحرز من تقدم ميدانيا. وفي معظم الحالات، تستغرق البلدان المعنية والمؤسسات التي تدعمها وقتا لإرساء الآليات الانتقالية بين بناء السلام وإمساك البلد بزمام حالته. ويعتقد بلدي أنه ينبغي إرساء هذه الأنواع من الآليات في بداية العملية.

وما فتئت توغو تعتقد أن المهمات المختلفة المنوطة بلجنة بناء السلام من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تُثبت التزام هذه الهيئات بتقديم المساعدة للبلدان الخارجة من النزاع. وعليها أن تعمل بروح من التعاون والتكاملية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل باطراد دعم اللجنة في جهودها لتعزيز السلام والأمن في بلدان ما بعد النزاع، بهدف ضمان عدم انزلاق البلد في العنف ثانية.

وختاما، يودّ بلدي أن يغتنم فرصة هذه المناقشة للإعراب عن امتنانه العميق للجنة بناء السلام على النتائج المُرضية التي أُحرِزت في بعض البلدان، مثل ليبريا، وسيراليون وبوروندي. وتوغو تحيِّي جهود البلدان والمنظمات والمؤسسات التي تدعم العمل اليومي للَّجنة والتشكيلات القُطرية.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أعرب عن امتناني للسفير مؤمن والسفير فيلوفيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين. بشكل نشيط للغاية

واصلت لجنة بناء السلام خلال العام الماضي، تنفيذ المهام الموكلة إليها، بموجب ولايات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، في محاولة لمساعدة الدول في مرحلة ما بعد الصراع على إعادة بناء نفسها، ولا تزال تؤدي دورا هاما في ذلك الصدد. اتخذت بنغلاديش، خلال رئاستها للجنة بناء السلام، مبادرة عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة بناء السلام خلال شهر أيلول/سبتمبر، وبالتالي توفير زخم جديد للعمل في مجال بناء السلام. ترغب الصين في التعبير عن الإعجاب بهذا العمل الرائع.

من الضروري أن ندرك أيضا أن بناء السلام مهمة طويلة الأجل معقدة وصعبة وشاملة. إنه في السياق الحالي، يواجه عددا كبيرا من العقبات والتحديات الجديدة. وتتطلب الحالة دراسة جدية يمكن أن تؤدي إلى استجابة مناسبة من جانب المجتمع الدولي.

يود الوفد الصيني الإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، ينبغي أن يشكل احترام ملكية الدول المعنية أحد المبادئ التي تقوم عليها جميع عمليات بناء السلام. إن البلدان الخارجة من الصراع تتحمل العبء الرئيسي اللازم لإحلال السلام والأمن في أراضيها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بشكل كامل سيادتها وإرادتها، ويقدم مساعدة بناءة وفقا للأولويات التي تحددها تلك الدول نفسها. إننا ندعو إلى العمل على قدم المساواة بغطرسة أقل، وإجراء مشاورات أكثر ودية ومحاولات أقل لفرض حلول على البلدان المتضررة.

ثانيا، نريد أن نساعد البلدان الخارجة من الصراع على وضع استراتيجيات شاملة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع وفقا لخصوصياتها، تختلف جميع تواريخنا وتختلف ظروفنا الخاصة. لا يوجد نموذج واحد لبناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام الكامل بالتقاليد الثقافية للبلدان المعنية واحترامها، والإصغاء باهتمام إلى وجهات نظرها وليس مجرد نسخ

القوالب الموجودة بشكل نمطي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي ذلك دراسة متعمقة.

ثالثا، ينبغي أن تكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الطريقة الرئيسية لبناء السلام. لطالما مال المجتمع الدولي إلى التركيز على حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، في جهوده الخاصة ببناء السلام في الدول في ما بعد الصراع، وربما دون منح الاهتمام الكافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبا ما يغيب الاستثمار الحقيقي. إننا نحث المجتمع الدولي على منح اهتمام متزايد إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، من خلال توفير مساعدة حقيقية أكبر. ولا ينبغي تقديم المساعدة بشروط مسبقة. ونأمل أن تنظر اللجنة في النواحي التي يمكن أن تضيف فيها قيمة مضافة، ومساعدة البلدان على حشد الموارد اللازمة، وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ككل.

رابعا، ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل وفعالية لجنة بناء السلام. ونحن نؤيد رغبة اللجنة في تحسين أساليب عملها الداخلية، واستخلاص الدروس، وتحديد أفضل الممارسات، وتحسين التنسيق والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بين هيئات أخرى، لإشراك المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والإصغاء بشكل كامل إلى المنظمات الإقليمية ذات الصلة. ومن المهم بالنسبة لنا جميعا العمل معا لتحقيق التقدم في مجال بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وفد رواندا على تنظيم هذه الجلسة الغنية بالمعلومات. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفيرين عبد الكلام عبد المؤمن ورانكو فيلوفتش على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التطور الذي شهدته مؤخرا لجنة بناء السلام. ونحن نقدر أيضا تقرير اللجنة المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير (S/2013/63).

ترى غواتيمالاأن لجنة بناء السلام،رغم هيكلها المعقد ومتاعبها المتزايدة مدا وجزرا، رابط مؤسسي هام بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومؤسسات بريتون وودز. ولذلك فإننا نعتقد أن إنشاءها شكل معلما هاما في التطوير المؤسسي للأمم المتحدة.

أصبح من الواضح خلال المناقشات التي عقدت تحت الرئاسة الكولومبية للمجلس في شهر تموز/يوليه (انظر S/PV.6805) والرئاسة المغربية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PV.6897) أن ثمة توافق آراء بشأن عدم بلوغ لجنة بناء السلام كامل طاقاتها بعد. وفي الوقت نفسه، يبدو أيضا وجود توافق آراء بخصوص الإمكانات الهائلة لذلك المنتدى على الاستفادة من جهود مجلس الأمن في مجال حفظ السلام من أجل تغطية مراحل إعادة البناء والتحول المؤدية إلى العودة ببلد خارج من الصراع إلى حالته الطبيعية.

وفي ذلك الصدد، لدى الأمم المتحدة خبرة تفوق ستة عقود في تلبية احتياجات المجتمعات التي تشهد صراعا، فيما يتعلق بصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وتوطيد السلام وفيما يخص محاولة منع البلدان التي خرجت من الصراع من العودة إليه. ومراحل هذه الفئات المختلفة ليست متتابعة بالضرورة، بل تتداخل ويدعم بعضها بعضا بطريقة تبادلية. وبالتالي فإن الرابط بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، الذي هو الموضوع المعروض علينا اليوم، مهم بوجه خاص.

أشار السفير فيلوفتش إلى أن الغرض الرئيسي للجنة هو تقديم المشورة إلى المجلس، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالبلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، التي تشكل جزءا من تشكيلة قطرية. مع كل الاحترام الواجب، فإننا نعتقد أن الدور المنصوص عليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة

١٨٠/٦٠، مساو أو حتى أكثر أهمية، مما يشير إلى حاجة جميع الأطراف الفاعلة المعنية في حالة قطرية معينة، ويشمل ذلك بالتأكيد مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، إلى التصرف بطريقة منسقة، أو كما يقول التعبير الإنكليزي أن ”تتفق وجهات نظرها“. وتتجسد تلك الجهود أيضا في الاستراتجية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

فيما يخص المهمتين الاستشارية والتنسيقية، يتعين الإقرار بأنه لا يزال يتعين قطع شوط طويل، كما قلت سابقا، من أجل الاستجابة للتوقعات التي كانت منتظرة من لجنة بناء السلام عند إنشائها.

وفي سبيل الوفاء بتلك التوقعات، فلا شك أن هناك إجراءات ملموسة يمكن أن تتخذها اللجنة، فضلا عن إجراءات أخرى ينبغي لنا أن نتخذها في مجلس الأمن. وسأدلي بخمس نقاط في هذا الصدد.

أولا، على الرغم من أن القرار ١٨٠/٦٠ يمنح مجلس الأمن الفرصة لتعيين سبعة أعضاء في اللجنة، بمن في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون، فليس هناك ما يمنع انتخاب أعضاء المجلس الآخرين في سياق تمثيل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد حدث ذلك بالفعل. ففي العام الماضي، كان هناك ١١ عضوا من أعضاء المجلس، هم أيضا أعضاء في اللجنة. وقد كانت لدينا حالة كهذه في الماضي، مثلما لدينا الحالة نفسها في الوقت الحاضر – حيث تولى أعضاء المجلس رئاسة التشكيلات القطرية المخصصة. وهناك افتراض بأنه ينبغي أن يأخذ الممثلون الأعضاء في كلا المنتديين في الاعتبار إمكانية الحصول على مزيد من التعاون والدعم المتبادل.

ثانيا، ينبغي للمجلس مواصلة وتوسيع نطاق الممارسة السابقة المتمثلة في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة إلى المشاركة في المناقشات حين يكون البلد المعني مدرجا في جدول أعمال المجلس. ويمكن توسيع نطاق تلك الممارسة أيضا لتشمل سياقات أخرى، مثل المشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس والتشكيلات القطرية المخصصة، حين تنتكس البلدان التي تمر بمرحلة عملية بناء السلام إلى الصراع مجددا. وتعتبر الحالتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو حاليا مثالا على ذلك.

ثالثا، سيكون من المفيد عند صياغة تجديد ولايات عمليات حفظ السلام أن يؤخذ – عند الاقتضاء – ببعض الروابط بجدول أعمال لجنة بناء السلام. وينبغي أن يضع خبراؤنا على الأقل هذه الإمكانية في الاعتبار.

رابعا، وأستعير فكرة هنا من السفير فيلوفيتش: ينبغي النظر في مشاركة لجنة بناء السلام في بعثات التقييم التقني التي تنفذ قبل الانسحاب التدريجي لأي عملية من عمليات حفظ السلام.

خامسا، عند زيارة بعثة مجلس الأمن لإحدى التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، ينبغي إشراك تلك التشكيلة المعنية. وبالمثل، فعند زيارة بعثة لجنة بناء السلام إلى بلد ممن البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ينبغي إجراء المشاورات بين كلتا الهيئتين.

وأود أن أشير – قبل أن أختتم بياني – بإيجاز شديد إلى البيان الذي أدلى به السفير مؤمن، إذ يتمحور البيان حول مهام اللجنة وعملها الرئيسيين، مع التركيز بوجه خاص على النتائج التي تحققت والتحديات والفرص المتعلقة بأثر اللجنة في الميدان، وعلاقات ذلك بمقر الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للتعليقات التي أدلى بها السفير مؤمن، وأود أن أشكره على إطلاقه – أثناء رئاسته للجنة – في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، مبادرة بشأن تنظيم اجتماع رفيع المستوى بعنوان ”بناء السلام: الطريق نحو السلام والأمن المستدامين“، الذي تولى رئاسته رئيس وزراء بنغلاديش. وقد جدد توافق الآراء في الإعلان السياسي الناشئ عن ذلك الاجتماع الالتزام السياسي بمبادئ اللجنة وأهدافها وأولوياتها الرئيسية، فضلا عن تعزيز ذلك الالتزام.

وخلاصة القول، إن لدينا انطباعا بأن الهيئتين –مجلس الأمن ولجنة بناء السلام – تنحوان في أحيان كثيرة إلى أداء مهامهما كما لو كانتا هيئتين متميزتين ومنفصلتين عن بعضهما، ولا يتوفر بينهما من الاتصال سوى ما يكفي للوفاء بالإجراءات الرسمية بقليل من الحماس فيما يبدو، على النحو المذكور في النشرة الصادرة عن المنظمة غير الحكومية الوارد في تقرير مجلس الأمن، المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي يركز على ذلك الموضوع على وجه التحديد. وإن جاز لي الإدلاء بتعليق شخصي،–بصفتي عضوا في مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام على حد سواء – فإنني أرى أن بوسعنا تغيير تلك الحالة والتغلب عليها.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، وخلفه، السفير رانكو فيلوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التزامهما الشخصي القوي إزاء اللجنة.

تؤكد العديد من الأزمات الأخيرة، مثل الحالة في غينيا – بيساو التي بدأت في موسم الربيع الماضي، أو تلك التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر في جمهورية أفريقيا الوسطى، مدى صعوبة السير في طريق عملية بناء السلام. وتواجه الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص، العديد من المشاكل المعقدة للغاية. ويشدد التقرير الأخير للجنة بناء السلام (S/2013/63) بحق على إمكانات عمل اللجنة والقيود التي تواجهها بصفتها هيئة مكلفة بالاضطلاع بمهمة صعبة للغاية، تكمن في التصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار لوحدها. ويجب أن يقترن الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة نفسها بالالتزام القوي من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين. وتكتسي الملكية الوطنية أهمية بالغة في ذلك السياق، فضلا عن تقديم الدعم الدائم من قبل الشركاء الدوليين.

لقد حققت لجنة بناء السلام نتائج مشجعة في العديد من المجالات في الآونة الأخيرة. أولا، فيما يتعلق بتقديم المساعدة السياسية، فقد ساعدت لجنة بناء السلام –على سبيل المثال – في تنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية في ليبريا، ولا تزال تواصل دعم الحكومة ومساعدتها على استئناف مسؤولياتها التي يجري نقلها إليها مجددا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ثانيا، وفيما يتعلق بتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، فقد تمكنت استراتيجية الحد من الفقر في بوروندي، على سبيل المثال، من إحراز تقدم بفضل التعاون بين لجنة بناء السلام والبنك الدولي بشكل رئيسي. وتحظى تلك الاستراتيجية بالدعم من مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف، والذي أتاح فرصة للحوار بين بوروندي وشركائها.

ثالثا، أود أن أشير – فيما يتعلق بتعزيز تماسك الأنشطة التي جرى تنفيذها في مجال بناء السلام – إلى مثال التعاون بين حكومة غينيا وصندوق بناء السلام، الذي مكّن من تقاعد نحو ٤ ٠٠٠ جندي، الأمر الذي أسهم بدوره في إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن في ذلك البلد.

ويعتبر كل ذلك التقدم إيجابيا، غير أنه يجب مواصلة تلك الجهود بهدف ضمان قدرة اللجنة على الاضطلاع بدورها كاملا. وأود أن أشدد على وجه الخصوص على اثنين من المبادئ المتعلقة بمجال بناء السلام التي حددت بوصفها أولويات من قبل الأمين العام في عام ٢٠١٢. أولا، إن هناك ضرورة لاتباع نهج في الأجل الطويل، نظرا لأن بناء السلام عملية صعبة تقتضي وضع أسس متينة لها، بدءا بسيادة القانون، ووجود قوة للشرطة ونظام للعدالة. ومن المستحيل أن يبنى السلام الدائم في غياب تلك العناصر.

ويجب أن تمكّن لجنة بناء السلام أيضا البلد المعني من الخروج من دوامة العنف. وفي ظل غياب قوات موثوق بها للشرطة أو الجيش، فإن الجماعات المسلحة تسيطر على المنطقة أو الدولة في غالب الأحيان.

تبين لنا الأزمة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أي مدى تتسم عملية بناء السلام بالهشاشة الشديدة وبإمكانية عكس مسارها. ولذلك فإن عمل لجنة بناء السلام يجب أن يكون له منظور طويل الأجل.

ثانيا، لكي تكون عمليات بناء السلام قادرة على البقاء، يجب أن تكون شاملة، أي أن تضم جميع قطاعات المجتمع. والاعتراف المتزايد بدور المرأة في بناء السلام أمر إيجابي. ونرحب على وجه الخصوص بقرار نيبال، التي قامت، على أساس القرارين ١٣٢٥ و ١٨٢٠ (٢٠٠٠) (٢٠٠٨)، بوضع خطة عمل وطنية من أجل جعل المرأة جزءا لا يتجزأ من بناء السلام. ينبغي أن تتواصل الجهود التي تبذلها بانتظام لجنة بناء السلام واللجنة التنظيمية التابعة لها لمعالجة تلك المسألة.

بالإضافة إلى المبادئ العامة لتنفيذ بناء السلام، نعتقد أن على لجنة بناء السلام أن تحسّن أيضا أساليب عملها. في ذلك الصدد، هناك جانبان يتسمان بأهمية حاسمة.

أولا يجب تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام من أجل الحؤول دون أن تصبح المساعدة المقدمة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالها مجزأة بإفراط أو غير متسقة. داخل الأمم المتحدة، ينبغي أن يستمر التبادل بين مختلف الهيئات والوكالات ذات الصلة. ونرحب بإجراء مجلس الأمن حوارا تفاعليا مع لجنة بناء السلام. ونحن مهتمون بخلاصة تقرير اللجنة الذي يقترح النظر في المجالات التي يمكن للجنة بناء السلام أن تتعاون فيها تعاونا أوثق مع الجمعية العامة. كما نشدد على أن المنظمات دون الإقليمية تضطلع بدور متعاظم في فترات ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك، من المهم أن تؤخذ آراؤها في الحسبان في سياق التشكيلات القطرية. ومن المرغوب فيه أن يكون الحوار أكثر سلاسة مع هذه المنظمات.

وأخيرا، فإن المبادرات خارج الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال الاتفاق الجديد للانخراط في مساعدة الدول الهشة، تستحق أيضا اهتمام اللجنة. ومن الأمور المهمة الشراكة بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية. ونرى بضرورة العمل في ذلك الاتجاه من أجل تعبئة الموارد وتحديد الثغرات في التمويل والازدواجية ووضع الأولويات بالشراكة مع الدولة المعنية.

وأخيرا، نعتقد أنه يجب تحسين العلاقات بين اللجنة في نيويورك وفي الميدان. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التبادل السلس للمعلومات بين اللجنة هنا ومكاتبها الميدانية. يمكن أن يتم ذلك، على سبيل المثال، من خلال الاتصالات المنتظمة بين رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام والممثلين الخاصين للأمين العام.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير عبد المؤمن على رئاسته القديرة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢، وأن أهنئ السفير فيلوفيتش على توليه الرئاسة في عام ٢٠١٣. وأشكر كلا منهما على إحاطته الإعلامية اليوم.

تقدر الولايات المتحدة مساهمات لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، وتعترف بأهمية اللجنة باعتبارها منبرا مشتركا للجهات الفاعلة الدولية العاملة في دعم السلام والتنمية المستدامين. فمن تعبئة الموارد إلى إقامة الشراكات وبناء الجسور بين مختلف كيانات الأمم المتحدة الداعمة لأهداف بناء السلام، ما فتئت لجنة بناء السلام تتطور لتحقق إمكاناتها الكاملة. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه القائل إن الملكية الوطنية القوية لعملية بناء السلام، وإقامة علاقة أوثق بين مقر الأمم المتحدة والجهات الفاعلة التابعة لها في الميدان، وتحديد أولويات الموارد، أمور ضرورية لنجاح لجنة بناء السلام.

في ذلك الصدد، أود أن أركز على ثلاثة مجالات يمكن أن يكون فيها للجنة بناء السلام فرصة عظيمة لتحقيق قيمة

مضافة: الحوكمة السياسية، والحوكمة الاقتصادية، وإصلاح قطاع العدالة والأمن.

يتطلب السلام والأمن اتفاقا سياسيا أساسيا على هياكل الحكومة وقواعد العمل السياسي. وجود مؤسسات حوكمة فعالة ومرنة وشاملة أمر ضروري لوضع حد للصراعات المتكررة وللتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على قاعدة واسعة على المدى الطويل. وكما قال الرئيس أوباما في عام ٢٠٠٩، فإن الحوكمة الرشيدة هي المكوِّن القمين بإطلاق إمكانات أفريقيا الهائلة.

بعد نجاح الانتخابات الوطنية في سيراليون، على سبيل المثال، تزايدت أهمية دور لجنة بناء السلام في وضع أهداف متسقة في الأجلين القصير والطويل وفي تحديد الثغرات في القدرات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة.

بيد أن الدعم الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن دور الحكومة الوطنية أو أن يتغلب على مشكلة غياب التسوية السياسية الدائمة. نلاحظ أن مشاركة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو قد علقت في أعقاب انقلاب نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأن جمهورية أفريقيا الوسطى قد اختطت لنفسها مسارا مقلقا من نفس الشاكلة. قبل أن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من تحقيق استقرارها وتنميتها، يجب استعادة النظام الدستوري وتنفيذ اتفاقيتي ليبرفيل وإنجمينا. يجب أن تكون اللجنة مستعدة للتدخل وتيسير تقديم الدعم الدولي من أجل مؤسسات حكومية فعالة عندما تسمح الظروف بذلك.

ومن الأمور الأساسية إطلاق إمكانات المرأة الواسعة وغير المستغلة في القيادة السياسية في بناء مؤسسات الحوكمة. ويجب بذل كل جهد ممكن لكفالة إشراك المرأة في بناء السلام ودعمها، في وقت تعمل فيه اللجنة على مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في التفاعل والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، وفي تعبئة الموارد المناسبة، وفي توليد الزخم من أجل المزيد من الدعم والعمل الإيجابي.

الحوكمة الاقتصادية مهمة بنفس القدر لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وللإنتعاش. تتسم الشراكات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية بالأهمية الحاسمة، إذ إن تلك الهيئات لديها الأدوات والخبرة في بناء قدرات المؤسسات المالية العامة. في بوروندي، أفضت مشاركة لجنة بناء السلام مع المؤسسات المالية الدولية إلى إدراج أولويات بناء السلام في الجيل الثاني من استراتيجيتها للحد من الفقر. علاوة على ذلك، يعود الفضل بقدر ليس بالقليل للجهود التي بذلها السفير سيغر والتشكيلة القطرية في تعهد مؤتمر شركاء بوروندي بما يزيد على ٢,٥ بليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

وفي الواقع، فإن قدرة لجنة بناء السلام على تعبئة الموارد وكفالة إشراك النساء والمجموعات الناقصة التمثيل أمر بالغ الأهمية للبلدان في انتقالها من مرحلة الصراع إلى مرحلة التنمية. ومع ذلك، يجب أن تكون الجهات المانحة على ثقة من قدرة البلد على استيعاب مساهماتها وإدارتها بصورة مسؤولة.

وبغض النظر عن الحاجة إلى الحوكمة السياسية والاقتصادية الجيدة، يجب أن يشعر المواطن العادي بالأمان والأمن في حياته اليومية لكي ينجح بناء السلام. يجب أن يكون بإمكانه وضع ثقته في سيادة القانون وفي قوات الأمن في دولته. ومع ذلك، في أعقاب الصراع، هناك عادة حاجة إلى بناء قطاع العدالة، بينما يحتاج قطاع الأمن في العادة إلى الإصلاح وتقليص حجمه. يجب أن تشارك المرأة وأن يكون لها دورها في إصلاح مؤسسات القانون والأمن حتى تتسنى تلبية احتياجات المجتمع بأسره. تستطيع لجنة بناء السلام، وينبغي لها، أن تساعد في الحفاظ على الزخم السياسي لتلك الجهود.

في ليبريا، لم تكتف اللجنة بتيسير مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في إنشاء مراكز العدالة لتقديم خدمات

الأمن والعدالة خارج العاصمة. بل ساعدت أيضا في التمكين لخارطة طريق منظمة حافظت على تنسيق المشروع وإبقائه على مساره الصحيح. ونعلم أن المركز الأول يقدم بالفعل الخدمات الأساسية، بما في ذلك إسداء المشورة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

كثيرا ما يتركز اهتمامنا على إنهاء القتال ووقف إراقة الدماء، لكن، عندما تصمت المدافع، تظل جروح الحرب نازفة وأسباب الصراع قائمة. لهذا السبب، ما برحت لجنة بناء السلام مهمة، ويجب أن تستمر في تحسين فعاليتها في حفز الزخم السياسي وفي تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة البلدان في انتقالها من الصراع إلى السلام.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة (S/2013/63). كما نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، على قيادته الممتازة للجنة في العام الماضي.

كما أود أن أرحب بالممثل الدائم لكرواتيا، السيد رانكو فيلوفيتش، رئيسا جديدا للجنة، وأتمنى له كل النجاح في الوفاء بتلك المسؤولية الكبيرة.

يتيح إصدار هذا التقرير في شكل جديد تقييما متعمقا للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (S/2010/393، المرفق) وأوجه القصور فيه. ومن الجدير بالذكر أن التقرير، بإعطاء أمثلة من خبرات التشكيلات القطرية، يركز تركيزا خاصا على النتائج التي تحققت والتحديات والفرص المتعلقة بعمل اللجنة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

أنشئت لجنة بناء السلام لتحقيق تنسيق واتساق ونزاهة جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة بغية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع. ولأن عمليات بناء السلام تعتمد اعتمادا كبيرا على الظروف القائمة في الميدان والواقع العالمي المتغير، مثل الوضع المالي الدولي الحالي، لا تستطيع اللجنة الوفاء بجميع التوقعات أو أن تؤمن بشكل كامل دورا رئيسيا في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. ستبرز القيمة المضافة للجنة أكثر ما تبرز إذا اتبعت نهجا أكثر عملية، من قبيل حشد الجهات المانحة المحتملة وحشد الموارد للبلدان المدرجة في جدول أعمالها بما يتماشى مع أولوياتها.

إن الشعور بالملكية الوطنية هو في صميم بناء السلام. تتحمل حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة المسؤولية الرئيسية عن سياسات التعمير بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك تحديد احتياجاتها وأولوياتها الخاصة. تؤكد التطورات الإيجابية، مثل إطلاق استراتيجية المصالحة الوطنية في ليبريا والإجراء الناجح للانتخابات في سيراليون وتعبئة الموارد دعما للاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر في بوروندي على الأهمية الحاسمة للملكية الوطنية في بناء السلام والالتزام المستمر به. تبرز الانتكاسات الخطيرة في أنشطة اللجنة الناجمة عن الأزمتين في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول أساسية للأسباب الجذرية لتواتر عدم الاستقرار في تلك البلدان.

ستفضي جهود بناء السلام إلى نتائج حقيقية إذا سعت إلى بناء وتطوير القدرات المؤسسية للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع. إن إنشاء مؤسسات الدولة ذات القدرات المكينة والقادرة على البقاء شرط أساسي تستند عليه فعالية بناء السلام ويعزز الملكية الوطنية. وينبغي أن تهدف المساعدة الدولية للبلدان المدرجة في جدول الأعمال إلى تطوير النظم الوطنية التي تكون قادرة على اجتذاب الدعم المالي والتقني المستدام.

وينبغي مواصلة الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على أساس التكامل بين دور كل منهما في دعم

الاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام. ومن المهم أيضا إنشاء الآليات والإجراءات المناسبة التي من شأنها كفالة قدر أكبر من التنسيق والاتساق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان والمواءمة بين أنشطتها وجداول أعمال الحكومات المستفيدة.

ونؤكد أيضا على ضرورة تحسين التفاعل والتنسيق بين اللجنة وكبار ممثلي الأمم المتحدة في البلدان المعنية. سوف يزيد هذا التفاعل التفاهم المشترك بشأن المزايا النسبية والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منهما ويساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن يكون تعزيز العلاقات فيها عملية متبادلة.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة بالعمل المتفاني لرؤساء التشكيلات القطرية المحددة. يتم الحكم على أهمية اللجنة وفعاليتها من خلال أثر عمل تشكيلاتها في الميدان. ونتطلع إلى الحوار التفاعلي غير الرسمي غدا، حيث سنفكر مليا في مختلف جوانب أنشطة اللجنة والتشكيلات، ونقيم الانجازات ونحلل التحديات القائمة بطريقة صريحة ومفصلة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الرواندية على عقد جلسة اليوم. ونشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، ونقدر قيادته الناجحة والدينامية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢. ونشكر أيضا الممثل الدائم لكرواتيا، السفير رانكو فيلوفيتش، على إحاطته الإعلامية ونتمنى له التوفيق في دوره بصفته رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٣.

أصبح بناء السلام جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. إن إدماج مهام بناء السلام في المراحل المبكرة لتدخلات وبعثات الأمم المتحدة يعزز الاستقرار ويمنع الارتداد إلى الصراع. في العام الماضي، أدت الجلسات المواضيعية لمجلس الأمن وأعمال لجنة بناء السلام نفسها إلى استجابات متسقة وفعالة على نحو يمكن التنبؤ به من جانب الأمم المتحدة لبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

تركز الجهود التي يبذلها المجلس ولجنة بناء السلام على المفاهيم الثلاثة التالية: أولا، تحديد أولويات المجالات المستهدفة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع للتركيز على إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وبناء القدرات المحلية وإنعاش الاقتصاد؛ وثانيا، بلورة استجابة متسقة وسلسة للصراعات من خلال صقل العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، مع الاستفادة من الميزة النسبية لمختلف كيانات الأمم المتحدة، بهدف كفالة الانتقال بطريقة مستقرة وتوطيد السلام المستدام؛ وثالثا، زيادة التركيز على الجوانب الإنمائية للمضي قدما ببناء السلام بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة الانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبحكم تشكيلتها الفريدة، فإن لجنة بناء السلام في مركز جيد لإسداء المشورة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات المتعلقة بالسياسات وتعزيز المؤسسات والأعمال الخاصة ببلدان معينة في ما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. بالنسبة لمجلس الأمن، فإن الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ذو صلة في سياق كل من الحالات المحددة والمسائل المواضيعية.

وثمة حاجة إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في أعمال مجلس الأمن، وخاصة أثناء وضع ولايات بناء السلام. في كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي يؤكد على الدور المركزي للجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية لبناء السلام وتعبئة الموارد. يحدد القرار المجالات ذات الأولوية لبناء السلام في ولاية متعددة الأبعاد لحفظ السلام. ويوضح العلاقات بين حفظ السلام وبناء السلام ويعززها. ويساعد القرار في بناء شراكات أقوى من أجل الاستجابة الجماعية للتحديات التي تواجه حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. أثناء المناقشات التي سبقت القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) في المجلس، استرشدنا بخبرتنا بوصفنا أحد الأعضاء المؤسسين للجنة بناء السلام ومساهما رئيسيا بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٦، تعلمنا قيمة المواءمة بين الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والأولويات والسياسات الوطنية لكل بلد على حدة. ينبغي أن تكون جميع مساعي بناء السلام تحت الملكية الوطنية الكاملة وتستجيب للمتطلبات المحلية. إن المنظور الجنساني هام جدا في بناء السلام. سيظل السلام الدائم أمرا بعيد المنال بدون تحسين أحوال المرأة وغيرها من القطاعات الضعيفة في المجتمع. ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في الأجل الطويل، فإن حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والمشاريع الحرة أمر أساسي.

نحن نقدر العمل الذي تضطلع به التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام. تتخذ هذه التشكيلات المبادرات الهامة في تعبئة الموارد من خلال المؤسسات المالية الدولية ومصادر التمويل غير التابعة للأمم المتحدة. إن نجاح التشكيلة القطرية تكفله قدرتها على تهيئة إسهاماتها مع تطور ديناميات الحالة بعد انتهاء الصراع. نحن نؤيد التفاعل المنتظم فيما بين التشكيلات واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ومجلس الأمن حتى يتسنى تشاطر الدروس المستفادة وتعزيز الاتساق.

ينبغي أن يغرس بناء السلام بعد انتهاء الصراع الثقة ويحقق فوائد ملموسة للبلدان المدرجة في جدول الأعمال. يجب أن تكون مساعدة بناء السلام متميزة عن نماذج المساعدة الإنمائية التقليدية، من حيث كل من القطاعات المستهدفة والشروط المرتبطة بالتمويل. وإذ يستفيد التمويل من أجل بناء السلام بشكل متزايد من المؤسسات المالية الدولية، ينبغي أن نظل نراعي الفارق بين بناء السلام والاحتياجات الإنمائية.

وإشراك المؤسسات المالية الدولية في عملية بناء السلام لا يقلل من أهمية صندوق بناء السلام. والدور الحفاز لصندوق بناء السلام في اجتذاب مصادر أخرى للتمويل يجعله عنصرا أساسيا من عناصر هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

إن باكستان ما فتئت تسهم في صندوق بناء السلام. ونحن نتفق مع الوصف المناسب للإسهامات في صندوق بناء السلام بأنها ”استثمار في السلام“. وتحتاج الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى تزويد هذا الصندوق بالموارد والمرونة التشغيلية لجعله أكثر كفاءة. وإلى جانب الموارد المالية، تتطلب مبادرات بناء السلام الموارد البشرية الكافية. ومبادرة الأمين العام بشأن القدرات المدنية هامة في سبيل تحديد الخبرة الملائمة للاحتياجات المحددة في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وينبغي لعملية القدرات المدنية أن تواجه التدقيق الحكومي الدولي وتجنب الازدواجية في الأدوار، ويجب أن تكون متوافقة مع قواعد وإجراءات الأمم المتحدة. وكعضو في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، نؤكد التزامنا القوي بمساعي الأمم المتحدة لبناء السلام ودعمنا لها. ونتشاطر الأمل في أن تؤدي جهودنا الجماعية لبناء السلام إلى استفادة الشعوب المتضررة من الصراعات في مختلف أجزاء العالم.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الاعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير مؤمن والسفير فيلوفيتش على احاطتيهما الاعلاميتين وقيادة كل منهما للجنة بناء السلام.

إن هذه المناقشة والحوار التفاعلي الذي سنجريه غدا يأتيان في الوقت المناسب تماما، فيما نتجه صوب استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥.

نحن جميعا معتادون على الإحصاءات المتعلقة بارتداد دول ما بعد الصراع إلى العنف. والحالات التي تشغل المجلس توفر امثلة واضحة: العودة إلى العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وانقلاب العام الماضي في غينيا – بيساو، وهو انقلابها الرابع منذ الاستقلال؛ وأعمال العنف مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام، إلى جانب صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، لسد الفجوات في قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الخارجة من الصراعات لتجنب الانتكاسات. وفي ذلك الوقت، كان هناك القليل على درب هيكل بناء السلام في محافل أخرى. الميدان الآن مزدحم نسبيا. ففي حين قد تم التسليم حقا بأن لجنة بناء السلام لم تدرك كامل إمكاناتها، هناك دروس مفيدة يمكن أن نستخلصها بغية تزويد اللجنة بها وتقديم التوجيهات لها بشأن الوفاء بولايتها الأساسية.

سوف أركز ملاحظاتي على ثلاثة مجالات.

أولا، إن لجنة بناء السلام لها قيمة مضافة وتأثير في الميدان. ويتمثل التحدي الأساسي في كيفية أن يكون لمنظمة تتخذ من نيويورك مقرا لها تأثير في حياة الناس على أرض الواقع. وتعمل لجنة بناء السلام جيدا عندما تستخدم ميزتها النسبية ككيان يستند إلى الدول الأعضاء للقيام بدور سياسي مرافق يتصف بالقوة. ويمكن للمنظمة أن تبعث رسائل منسقة وهادفة في الأوقات المناسبة. ولقد شهدنا ذلك في التمهيد لإجراء انتخابات ناجحة في سيراليون خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ومع ذلك، يلزم بذل جهود اضافية لتعزيز التأثير العملي في الميدان. ويجب أن تركز التشكيلات القطرية المخصصة على دعم الممثلين الخاصين للأمين العام، والممثلين التنفيذيين للأمين العام، والمنسقين المقيمين. وبإمكانها أن تضيف وزنا إلى عملية حشد الدعم، وتعبئة مشاركة الدول الاعضاء، ولفت الانتباه في نيويورك للتهديدات والتحديات. وتتوقف فعاليتها على علاقاتها مع الحكومات المضيفة ومع الممثلين الخاصين وممثلي الأمين العام التنفيذيين، وعمق فهمهم للوضع على أرض الواقع.

والمسألة الثانية هي الشراكات. فمثلما يذكر التقرير السنوي (S/2013/63) المعروض علينا اليوم، ومثلما ذكر السفير مؤمن، بذلت لجنة بناء السلام جهودا جادة على مدى السنة الماضية لتعزيز الشراكات وبناء أوجه التآزر القيّمة مع المؤسسات المالية، لا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ويسرنا أن نرى ذلك يتحقق معا. وإن قيام تماسك أكبر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء الدولة والسلام التابع للبنك الدولي ومرفق مصرف التنمية الأفريقي للدول الهشة يساعد على التقليل من الازدواجية، ويكفل أن يكون بإمكاننا الاستفادة من وفورات الحجم. وبوسع لجنة بناء السلام أن تؤدي دورا سياسيا قويا لاستكمال عمل المؤسسات المالية.

وكثيرا ما تتعرض لجنة بناء السلام للانتقاد بسبب الفشل في تعبئة الموارد، ولكن هذا الامر يشكل تحديا مستمرا في أوقات التقشف المالي. لذلك، يجب أن تبحث لجنة بناء السلام عن جهات مانحة غير تقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص.

إن التشكيلات القطرية بإمكانها أن تساعد على تنسيق جهود المانحين للحد من الازدواجية وتحديد الفجوات. ونحن نرحب بممارسة تحديد اولويات غينيا بشأن بناء السلام، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة يمعن التفكير ايضا في تنظيم مؤتمرات المانحين، بناء على نجاح المؤتمر المعني ببوروندي في العام الماضي.

ونرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لدعم نماذج جديدة للشراكة بين الدول المتضررة من الصراعات والشركاء في التنمية. ومن المعقول تماما أن توائم لجنة بناء السلام التزاماتها القطرية مع الأولويات الوطنية لبناء السلام. فعلى سبيل المثال، دعمت تشكيلتا سيراليون وليبريا البلدين الرائدين في تنفيذ الخطة لجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، عن طريق مواءمة التزاماتهما المتبادلة مع الاستراتيجيات الإنمائية لهذين البلدين، وهذا امر منطقي.

والمسألة الثالثة هي دور المرأة. إن إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وصنع القرار بعد الصراع شأن حيوي لكفالة الانتعاش المستدام وتحقيق السلام لأمد بعيد. ويلزم بذل مزيد

من الجهود للمضي قدما بخطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن بناء السلام مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

وكمثال على الجهود المبذولة في هذا المجال، نعمل عن كثب مع رؤساء دوائر الشرطة في جزر المحيط الهادئ لدعم افراد الشرطة من الإناث بغية أن يتلقين التدريب ذي الصلة، ونقوم بتطوير استراتيجيات نشر الشرطة من الجنسين لتعزيز مشاركة المرأة وحمايتها في حالات الصراع وما بعد الصراع.

ونحن نشجع صندوق بناء السلام على استمرار التزامه بهدف الأمين العام المتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من الأموال التي تديرها الأمم المتحدة للمشاريع التي تعنى باحتياجات المرأة وتمكينها.

أخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام. إن المسألة الرئيسية تكمن في كيفية أن تعمل كلتا الهيئتين على تحقيق الأهداف نفسها. وينبغي للمجلس أن يكون أكثر استفادة من الخبرة التي تتحلى بها لجنة بناء السلام، وينبغي للجنة بناء السلام أن تسترعي اهتمام المجلس إلى الاخطار الناشئة في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

ونحن نتفق تماما مع تعليق السفير فيلوفيتش ومفاده أن لجنة بناء السلام يمكنها وينبغي لها أن تضطلع بدور أثناء نظر المجلس في عملية تجديد الولايات، وفي التحولات التي تشهدها بعثات الأمم المتحدة. وسيراليون مثال جيد على ذلك.

وبالمثل، وفي ليبريا، فيما تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عمليتها الانتقالية، فإن تشكيلة لجنة بناء السلام مهيأة جيدا لأن تسترعي انتباه المجلس إلى أي مخاطر يواجهها المخطط الزمني وتوفير التوجيه له.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزامنا بكفالة أن تواصل لجنة بناء السلام تطوير دورها وتعزيز شراكاتها بحيث تتمكن من إحداث فرق حقيقي للناس الذين يعانون العودة إلى الصراع أكثر من غيرهم.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الاحاطة الاعلامية. ونود أيضا أن نهنئ الممثل الدائم لبنغلاديش والرئيس السابق للجنة بناء السلام على العمل الممتاز الذي قام به خلال فترة ولايته. ونود أيضا أن نهنئ السفير فيلوفيتش بمناسبة توليه رئاسة لجنة بناء السلام، ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بولايته.

إن لجنة بناء السلام تؤدي دورا محوريا منذ إنشائها. فتشكيلها، مع وجود أعضائها الذين يمثلون مختلف هيئات الأمم المتحدة، يجب أن يستمر استخدامه بشكل فعال لزيادة قيمتها المضافة. والشكل الجديد للتقرير (S/2013/63) الذي نرحب به، يجعل من الممكن تسليط الضوء على كل من التقدم المحرز والفجوات القائمة التي ينبغي للجنة أن تركز الجهود عليها. والتقدم المحرز في عام ٢٠١٢، الذي يرتكز أساسا إلى توصيات عام ٢٠١٠، أمر لا يمكن إنكاره.

وفي ما يتعلق بحشد الموارد، ينبغي لنجاح مؤتمر المانحين في بوروندي والعمل الذي أنجزته تشكيلة غينيا بمساعدة الفريق العامل أن يكونا أساسا نموذجيا لأفضل الممارسات التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى، وتكييفه، بطبيعة الحال، مع الاحتياجات المحددة لكل تشكيلة. بالإضافة إلى ذلك، إن تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، أمر يدعو إلى التشجيع وينبغي المضي في تطويره.

وكجزء من العمل التعزيزي هذا، نرحب بمشاركة مكتب دعم بناء السلام في الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الأفريقي، المقرر عقده في مراكش خلال أيار/مايو المقبل. ومن بين النجاحات التي تحققت، أود أن أذكر الإنجازات التي تمت بشأن تحقيق الأمن الإقليمي والعدالة في ليبريا، ودعم العملية

الانتخابية في سيراليون، وتوفير الدعم لعملية التخطيط الجديدة لاستراتيجية الحد من الفقر في بوروندي.

إن كل تلك الأمثلة تبيّن الدعم السياسي الذي تقدمه لجنة بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. بطبيعة الحال، هناك فجوات ما زالت قائمة من حيث الدور السياسي المصاحب للجنة، كما يتضح من الأزمة المؤسسية التي تؤثر على غينيا – بيساو، وفي الآونة الأخيرة، على جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتذكرنا الحالة في تلك البلدان بالحاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وينبغي أن تشجعنا على بدء التفكير المتعمق بشأن التدابير المتخذة في حالات مماثلة. وبالطبع، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن تلك البلدان تكون في أشد الحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي ودعمه أكثر من غيرها حينما يسود عدم الاستقرار السياسي.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن الملكية الوطنية، وهو مبدأ مقبول على نطاق واسع ومدعوم من الجميع، ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات المدنية. واستضاف المغرب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في الرباط، مشاورات إقليمية بشأن تعزيز القدرات المدنية في العالم العربي. ونعلق أهمية خاصة على هذا الموضوع لعدد من الأسباب. فتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أولوية دبلوماسية بالنسبة للمغرب، ووضع بلدي،على مدى السنوات القليلة الماضية في هذا الصدد، سياسة استباقية بشأن تبادل الخبرات في عدد من المجالات. ومع ذلك، ندرك أن هناك حاجة لتوضيح كيفية تنفيذ المبادرات بشأن هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، نؤيد فكرة وجود نموذج جديد يتمكن بموجبه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إطار لجنة بناء السلام، من الاستجابة للأولويات التي تحددها البلدان المعنية وتعزيز الملكية الوطنية.

وثمة مسألة أخرى حاسمة هي العلاقة بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة مجلس الأمن. وقد أُحرز تقدم كبير في ذلك الصدد. في الواقع، يحدد القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، الذي ينص على السحب التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بطريقة مفصلة، دور اللجنة في تلك العملية الحساسة. كما ستدعى اللجنة إلى الإسهام في عملية التكييف المقبلة لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال رئاسة المغرب للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقدنا مناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (S/PV.6897) توجت بإصدار البيان الرئاسي (S/PRST/2012/29). وأشار ذلك البيان بشكل خاص إلى الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في تحديد أولويات متكاملة ومتسقة لبناء السلام والعلاقة بين الهيئتين. وفي السياق ذاته، فيما يتعلق بمناقشة الحالة في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، نرحب بمشاركة رؤساء التشكيلات القطرية لتلك البلدان. ويتضح أن تلك التشكيلات تقدم قيمة مضافة لا يمكن إنكارها ومنظورا معينا يساعد المجلس في النظر في المسائل وعملية اتخاذه القرارات بشأن المسائل التي هي أيضا قيد نظر اللجنة.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (A/67/711)، ونرحب بالزيادة الكبيرة في المساهمات الممنوحة للصندوق. ونتيجة لذلك، ندعو الصندوق إلى زيادة دعمه إلى البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة وإلى البلدان التي لا تزال تتسم بالهشاشة وتطلب ذلك الدعم.

وأخيرا، أحطنا علما بشكل خاص ببرنامج العمل من أجل المستقبل، ونؤكد من جديد استعداد المغرب للمشاركة بنشاط في عملية التفكير المستمرة الرامية إلى تحسين أعمال لجنة بناء السلام ونهجها.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر رواندا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2013/63). أود أن أهنئ السفيرمؤمن

على رئاسته الفعالة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام عام ٢٠١٢، وأشكره على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بالبيان الذي أدلى به السفير رانكو فيلوفيتش، الذي ركز بحق على تعزيز العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام.

وكما أظهرت أوجه تبادل الآراء فيما بيننا بشأن هذا الموضوع، ثمة توافق في الآراء بشأن مدى أهمية عمل لجنة بناء السلام. وولاية اللجنة، التي تستند إلى القرارين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥) جرى تنقيحها من خلال أعمال اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية، تعمل على التأكد من ألا ترتد البلدان المدرجة على جدول أعمالها إلى النزاع وأعمال العنف. وتسعى اللجنة إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل من خلال تقديم الدعم السياسي والدعوي، والدعم للتنسيق فيما بين الشركاء الدوليين ودعم حشد الموارد. وبفضل المساعدة المقدمة من جميع أعضائها والأطراف المعنية في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، وبدعم مكتب دعم بناء السلام، حققت اللجنة نجاحا مشجعا في عام ٢٠١٢، كما هو موثق في التقرير المعروض علينا.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام عام ٢٠١٢، يشير التقرير إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولذلك، أود أن أركز على ما يمكننا القيام به، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، لتقديم الدعم إلى اللجنة في ولايتها في خدمة هدفنا المشترك. ومن التجربة التي اكتسبتها بوصفي رئيسا للتشكيلة القطرية لغينيا بيساو منذ شباط/فبراير ٢٠١١، وعضوا في المجلس لعدة أشهر حتى الآن، أود أن أتناول شروطا ثلاثة نعتقد أنها هامة بغية نجاح لجنة بناء السلام.

ويرد الشرط الأول داخل البلدان التي تدعمها لجنة بناء السلام. يجب أن تجد الإرادة السياسية لتتجاوز الأسباب العميقة الجذور المسببة لنزاعات الماضي: الفقر؛ الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي؛ الخصومات السياسية والعرقية وعلى أساس الهوية؛ الفساد؛ والحكم السيئ، والتأثيرات الخارجية والتدخل. وندرك جميعا أن المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام تقع على عاتق كيانات الدولة في البلد المعني، وفي مقدمتها الحكومة. وفي ذلك الصدد يمكن للجنة بل يجب عليها إقامة شراكات الثقة، حيثما تحدد وتدعم عناصر الإصلاح داخل الحكومات التي تبدي الاستعداد للاستثمار بشكل كامل في مستقبل بلدها والعمل لما فيه خير مواطنيها.

وقد أبرزت البلدان الستة المدعومة من لجنة بناء السلام إرادتها للخروج من حالتها الهشة من خلال الانضمام إلى مجموعة الدول السبع الهشة والمساهمة في الخروج بالاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة. ويتركز ذلك الالتزام الرسمي بصفة رئيسية على التعاون بين حكومة وطنية ترغب في أداء واجباتها وشركائها الدوليين الذين يرغبون في التعاون بطريقة مسؤولة ومستدامة. كما يضع المعالم لخروج لا رجعة فيه من الحالة الهشة من خلال طرح رؤية وطنية فريدة وخطة انتقالية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا بد من بذل جهود إضافية لمواءمة التزامات بناء السلام مع رؤية بلد معين بغية نجاح العملية الانتقالية.

ونعتقد،على صعيد أكثر تقنية، أن مبادرة القدرات المدنية فرصة جيدة لتبسيط وتسريع وتيرة عملية تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان المدرجة في جدول لجنة بناء السلام. وفي الوقت ذاته، يجب أن نظل مدركين أن البلدان التي تدعمها لجنة بناء السلام ينبغي أن ينظر إليها في سياقها الإقليمي. يجب أن تكون التحديات والعقبات المشتركة والعابرة للحدود التي تنطوي عليها عملية بناء السلام بالضرورة جزءا من تحليلنا حتى نتمكن من إيجاد الحلول المناسبة لها. وبغية تحقيق تلك الغاية، تخطط التشكيلات القطرية للبلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وهي غينيا – بيساو وليبريا وسيراليون، لعقد اجتماع بشأن التحديات التي تواجهها المنطقة ككل، وذلك بمساعدة الأمين العام للاتحاد وبتوجيه منه.

وخلال المناقشة التي عقدت بشأن هذه المسألة (S/PV.6897) في ٢٠١٢، أبرز تقريبا كل عضو في المجلس أهمية تحسين تنسيق أنشطة بناء السلام، وأراد معظمهم رؤية تنفيذ ذلك من قبل التشكيلات القطرية للجنة. ويتطلب مثل ذلك التنسيق علاقات وثيقة فيما بين جميع أصحاب المصلحة الدوليين الداعمين لبناء السلام وتعزيز الدولة في البلدان المعنية. وسيجري تنفيذ ذلك في المقام الأول داخل البلدان نفسها، من خلال الممثلين الساميين للأمم المتحدة في الميدان، وكذلك في نيويورك.

والشرط الثاني الضروري لنجاح لجنة بناء السلام هو مكتب دعم بناء السلام الذي يتمتع بالقوة والقدرة على الاضطلاع بالدور المتوقع منه المتمثل في الدعم والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. واضطلع أفراد مكتب دعم بناء السلام،تحت قيادة الأمين العام المساعد جودي شنغ – هوبكتر، بعمل جدير بالثناء.

ونعتقد، شأننا شأن بقية أعضاء المجلس، أن أقصى فائدة للجنة بناء السلام تتمثل في تشكيلاتها القطرية. ولذلك، يجب على المكتب تكريس المزيد من الموارد الهامة لدعم تلك التشكيلات.وكذلك لا بد أن يضطلع مكتب دعم بناء السلام بدور مركزي باعتباره منسقا لأعمال بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية كفالة تبادل أفضل للمعلومات والتحليل بين مختلف الإدارات والكيانات التابعة للمنظومة والتشكيلات القطرية، والإسهام، على نحو شامل، في فكرة بناء السلام في أعمال الأمم المتحدة على السواء.

وفي هذا الصدد، يتَّسم الحفاظ على علاقات الثقة الثلاثية الوثيقة والبنَّاءة بين التشكيلات القُطرية، وكبار موظفي الأمم المتحدة في الميدان، والممثلين الخاصِّين للأمين العام ومديريه التنفيذيين، والمنسِّقين المقيمين ومكتب دعم بناء السلام بأهمية خاصة.

والشرط الثالث للنجاح هو أنه يتعيَّن علينا التغلُّب على مظاهر الريبة التي تبدو دائمة في العلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونجاح أية عملية لبناء السلام أو إخفاقها يؤثر على المجلس فضلا عن اللجنة. فأعمال المجلس واللجنة ومسؤولياتهما متشابكة بشكل لا ينفصم – وهذه حقيقة تتجسَّد أيضا في تركيبتيهما المتداخلتين. لذا فإنَّ للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس مقاعد دائمة أيضا في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وستشارك غواتيمالا والمغرب في أعمالها في عام ٢٠١٣. وباكستان، بصفتها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، عضو نشيط في اللجنة.

وأخيرا، إنَّ لكسمبرغ، بصفتها عضوا غير دائم في المجلس للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ترأست التشكيلة القُطرية لغينيا منذ شباط/فبراير ٢٠١١. لذا، أودّ أن أؤكد بشكل خاص التوصية بأن يُسمح لرؤساء التشكيلات القُطرية بالمشاركة في المشاورات الخاصة للمجلس. ولكسمبرغ مقتنعة بأنه يمكنها أن تجلب قيمة مضافة على صعيد التحليل والمنظور. كما يمكنها أن تُسهم في إلقاء الضوء على الأسباب الجذرية للتراعات، ولا سيّما العوامل الاجتماعية الاقتصادية وآثار الإقصاء، التي من خلالها تتعرض البلدان لخطر العودة إلى التراع. وقد تستطيع التشكيلات القُطرية دعم الدول بشكل أوثق ممّا يستطيعه المجلس؛ ومُدخلاتها المستندة إلى علاقة من الثقة المبنية مع سلطات البلد لا تؤدي إلا إلى استفادة مشاورات المجلس. وأودّ أيضا أن أشجِّع زملائي أعضاء المجلس الذين سيتولَّون الرئاسة في الأشهر القليلة المقبلة على النظر في دعوة رؤساء التشكيلات القُطرية إلى مشاورات خاصة، ولا سيّما لدى مناقشة تجديدات الولاية.

وإنني أرحب بإمكانية المشاركة في مناقشات أعمق لدى الحوار التفاعلي الذي سيُعقَد غدا بين ممثلي البلدان، إلى جانب اللجنة، ورؤساء التشكيلات القُطرية وأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إنني سأحاول توخّي الإيجاز، لأنّ مواقفي تتطابق مع عدد من

الاقتراحات التي قدَّمها زملائي. وأودّ أن أشكر رواندا على تنظيم هذا الاجتماع بشأن أعمال لجنة بناء السلام، وأن أشكر رئيس اللجنة، والسيد أبو الكلام عبد المؤمن، ممثل بنغلاديش، على بيانيهما.

كما أُشيرَ في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام (S/2010/393، المُرفق)، هناك حاجة إلى استجابة فعّالة من جانب المنظمة لإنتاج استراتيجية واسعة ومنسَّقة مستندة إلى تحديد السلطات المحلية للأولويات، بغية إرساء الأهداف والمواعيد النهائية المحددة. وذكر الاستعراض أيضا أنَّ هذه المهمة تستدعي أن تنفِّذ البلدان أنشطة لتعزيز المساعدة الإنسانية واستعادة سيادة القانون، وإعداد مخططات للسياسات الأمنية والقضائية، وتعزيز تنمية مستدامة وسياسة قوية وديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وما انفكّت هذه التحديات تؤرِّقنا بشدة، ونرى أن من المهم دعم استراتيجية لبناء السلام في حالات ما بعد النزاع، بالاستناد إلى ثلاثة عناصر سلَّط الضوء عليها عدة متكلمين. أولها مسألة المسؤولية الوطنية، والثانية هي التنسيق مع الأمم المتحدة، والثالثة هي تكاملية المنظمات الإقليمية.

إنَّ أول هذه المجالات، اي مبدأ المسؤولية الوطنية في أنشطة بناء السلام، هو إحدى الأولويات. ويجب في الوقت نفسه أن يستند إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وضمان مشاركة المجتمع بأسره دون أي تمييز، وتشجيع الظروف والفرص التي تتيح للجميع المشاركة على قدم المساواة. وينبغي لمثل هذه المشاركة والشراكة الواسعة النطاق، بدون تمييز أو استبعاد، أن تتجسَّد عبْر عملية التعمير بأكملها، وأن تستند إلى الأولويات التي أرستها السلطات المحلية وطالب بها المجتمع كله. ونحن ندرك أنَّ هذا معقَّد وصعب، لكنَّ المهم هو توافق الآراء والاتفاق؛ هذا هو السبيل الأفضل للتعامل بفعالية وشرعية مع مثل هذه الحالات، والتصدي لتحديات الوقائع الناشئة بعد نزاع ما.

ويسرُّنا أن نرى أنَّ لجنة بناء السلام في برنامجها لعام ٢٠١٢ أعادت تأكيد المحورية لدور وطني قوي في بناء السلام، كما أظهر دعمها أثناء المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة وهادئة في سيراليون – سعى إليها المجتمع الدولي طويلا – فضلا عن حشد الموارد دعما لاستراتيجية جديدة للحد من الفقر في بوروندي. ولا جدال في أنَّ هذه جميعا تُثبِت الأهمية الحقيقية والممكنة لأعمال لجنة بناء السلام، الظاهرة على المستوى العملي في تمكُّنها من تعبئة وتعزيز وإطلاق حوار بنَّاء مع الأطراف الوطنية الفعّالة المعنية.

ومن المؤسف أنَّ تهاوي النظام الدستوري في غينيا – بيساو أدَّى إلى انقطاع العملية الانتخابية هناك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (S/2013/63). وفي الآونة الأخيرة، سبقت إخفاق النظام الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى وتلته أنشطة قتالية مجددة، ممّا كشف عن محدودية القدرة لدى لجنة بناء السلام على مساعدة البلدان، إذا لم يكن لدى تلك البلدان نفسها التزام وطني صادق وصارم وثابت، وإذا لم تستطع بذاتها اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة الأسباب الأساسية التي يمكن أن تُفضي إلى عدم الاستقرار أو إلى حالات يطغى فيها النزاع على السلام. ومن الواضح أنَّه يجب تعزيز وترسيخ درجة المشروعية التي يمكن أن يُضفيها الدعم السياسي للجنة بناء السلام على البلدان المُدرجة في جدول أعمالها، بالالتزام الفعّال والصريح من جانب البلدان نفسها، كما قيل.

وفي الجانب الثاني، أي تنسيق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، فإنَّ اللجنة تتبوَّأ مكانة مرموقة حين يتعلق الأمر بحشد المساعدة وجعلها مع الموارد – المالية والتقنية والسياسية – أكثر فعالية لأنشطة بناء السلام، فضلا عن قدرتها على إبرام الاتفاقات وبناء العلاقات الاستراتيجية مع الأطراف الإقليمية

والدولية الفاعلة، بغية المساعدة على أن يسهم كل جهد في ضمان تدعيم المؤسسات، بالانسجام مع أولويات البلد المعني.

وبشأن هذه النقطة ولأنني وعدت بأن أتكلم بإيجاز، فقد شدد ممثل الصين وممثلو بلدان أخرى على عامل غير ملموس ولكنه حاسم ينشأ عند إقامة تعاون مالي أو اقتصادي أو تقني مع بلدان تطلب هذا التعاون وتحتاج إليه. وإذا أخذنا في الاعتبار الدروس المستفادة في حالات بلداننا في أمريكا اللاتينية، فإن الأمر ينطوي على تكلفة اجتماعية واقتصادية وثقافية ومؤسسية كبيرة جدا. واستنادا إلى الدروس المستفادة، فإننا نؤيد فكرة عدم إمكانية استخدام تعاون كهذا بوصفه النموذج الوحيد أو باعتباره حلا مفروضا، لا سيما عندما تُبذل محاولات لمواصلة فرض مثل هذه النماذج أو الحلول حتى بعد أن يتضح عدم حدوث نمو اقتصادي أو إدماج اجتماعي. والحال ليس كذلك في المنطقة التي أنتمي إليها وحدها؛ فمن الواضح أيضا أن هذه الحلول الجاهزة التي يجري فرضها على البلدان تعوق وتقوض بالفعل احتمالات تحقيق الرفاه والتماسك الاجتماعي وسيادة القانون في البلدان المعنية اليوم.

ولذلك، ينبغي ألا نفرض حلولا، بل ينبغي أن نحبذها؛ وينبغي ألا نعظ، بل أن نناقش وأن نحترم إرادة وأولويات البلدان المعنية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، وكما ذكر سفير غواتيمالا، لا يكفي أن تكون هناك علاقة استراتيجية صريحة ومستمرة وأكثر مرونة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. بل لا بد أن ننظر أيضا في قدرات ووظائف جميع أجزاء المنظمة وأن نضمن وجود رابط فعال وشامل وواضح فيما بينها.

وعندما نتكلم عن التعاون مع بلدان ومجتمعات مرحلة ما بعد الصراع، أعتقد أنه سيكون من المفيد جدا أيضا النظر في الحالة الراهنة بخصوص التعاون المالي. فما هي الحالة فيما يتعلق بشروط الحصول على الائتمانات التي تُفرض، على سبيل المثال، على بلدان مرحلة بعد الصراع؟ وما هي الحالة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي وضرورة كفالة إمكانية حصول مجتمعات مرحلة ما بعد الصراع بصورة تدريجية ومتزايدة ومستمرة وفعالة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العالمية، ناهيك عن الحقوق المدنية والسياسية، لا سيما المساواة للمرأة والتعليم والثقافة وفرص العمل للشباب وحقوق الطفل؟

أعتقد أنه لا بد من النظر في كل هذه الجوانب أيضا لأننا نناقش الشروط المرتبطة بآليات التمويل والتعاون في محافل وهيئات أخرى خارج المنظمة.

ولا شك في أن الممارسة المتمثلة في دعوة رئيسي التشكيلتين القطريتين لكل من ليبريا وسيراليون لإحاطة المجلس علما قبل تجديد ولايتي بعثتي حفظ السلام في البلدين تكفل قدرة اللجنة على أداء دورها الاستشاري الذي أناطته بها الأمم المتحدة كاملا وتُمكن مجلس الأمن من زيادة الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام. ونعتقد أن هذه الممارسة ينبغي أن تُطبق على البلدان الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة التي يتوفر فيها وجود ميداني للأمم المتحدة، كما شهدنا مؤخرا في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وحيثما لا تتماشى التطورات مع جدول أعمال بناء السلام في البلد. ومن المؤكد أن الحوار التفاعلي المقرر عقده غدا مع رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، التي تابعت جلسات مجلس الأمن بشأن الموضوع مؤخرا، يتيح لنا فرصة عظيمة للتفكير على نحو شامل في المشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجه لجنة بناء السلام وكذلك المجلس.

ومسألة الشراكات وتعزيز التماسك تقودني إلى التأكيد، وهذه النقطة الأخيرة التي سأتناولها، على أن دور المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يستتبع ضرورة

تعزيز قدرات النظم الإقليمية على دعم البلدان التي تمر بمرحلة التعافي وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه سيكون من المفيد أيضا إدراج نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المحكوم بمبدأي التكامل والتضامن. والتقدم الذي أحرزناه في التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يساعدنا أيضا على الفهم وأن يوجه طريقة تفكيرنا في دور التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على أساس ضرورة الاسترشاد بمبدأي التكامل والتضامن وحدهما. وذلك لأننا نرى مرة أخرى أن انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في بلد ما يؤثران على الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة. وإذا كان هناك عدم استقرار في منطقة ما، لا يمكننا توقع أن تحقق جميع البلدان فيها النمو والازدهار.

وبالتالي، فإن تلك العلاقة والصلة بين بلدان مرحلة ما بعد الصراع والمنظمات الإقليمية ذات قوة استراتيجية كبيرة. وهي لا تستبعد رسالة الأمم المتحدة ووظائفها بوصفها منظومة دولية، ولكن تمنحها القدرة على التنبؤ التي تزيد من قوتها في المرحلة المعقدة والصعبة المتمثلة في ضمان تحقيق السلام الدائم الذي يقترن، كما نعلم، بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

أود أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، والرئيس الحالي للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكرواتيا، السفير رانكو فيلوفيتش، على بيانيهما.

أود أن أستهل بياني بالقول إن رواندا تعتبر عمليات بناء السلام أمرا في غاية الأهمية وترى أنها تشكل مرحلة أساسية لكي يتسنى للبلدان التغلب على الأسباب الجذرية للصراعات. وداخل منظومة الأمم المتحدة، أنيط بلجنة بناء السلام دور تقديم الاقتراحات والمشورة بشأن استراتيجيات الانتعاش بعد انتهاء الصراع، وهي تجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة المشاركة في تعبئة الموارد السياسية والمالية والتقنية. وذلك لا يزال دورا هاما ولكنه بالغ التعقيد والصعوبة. وأعتقد أيضا أن مجلس الأمن يمكن وينبغي أن يساهم في الجهود التي تبذلها اللجنة للقيام بهذا الدور.

ولذلك، فإن بياني اليوم سيركز على مسألتين رئيسيتين: أولا، تأثير وفعالية لجنة بناء السلام، وثانيا، علاقة لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن.

بخصوص تأثير وفعالية لجنة بناء السلام، تعتقد رواندا أن اللجنة لا يمكن أن يكون لها تأثير إلا إذا كانت قادرة على الاستفادة من الهيكل الفريد لعضويتها من خلال حشد الدعم السياسي لمشاركتها في الميدان، وكذلك في أوساط المحافل الحكومية الدولية، ومن خلال ممارسة الدعوة بقوة.

وعلاوة على ذلك، يتعين أن ينطوي إدراج البلدان في جدول أعمال لجنة بناء السلام على بعض المسؤوليات والتوقعات، مثل الاستعداد للاضطلاع بمهام مالية وسياسية وتقنية محددة أو تبادل الخبرات والتجارب حول المجالات ذات الأولوية الخاصة بكل بلد.

وينبغي أن يركز الدعم الجماعي للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام على بناء القدرات الوطنية. إننا نعلم من التجربة أنه لا يوجد بديل عن تعزيز المؤسسات الوطنية باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق نتائج مستدامة. كما أن توليد القدرات المحلية والوطنية، وملكية العمليات، والاستراتيجيات والسياسات، ضرورية لتفادي العودة إلى الصراع. ومن الأهمية بمكان تهيئة الظروف للبلدان من أجل التمتع بحقوقها السيادية، وإحداث التنمية وتعزيز رفاهية سكانها.

وثمة داخل هيكل عضوية اللجنة الفريد، ثروة من الخبرة والتجربة، فضلا عن الموارد المالية، التي يتعين على كل عضو أن يكون مستعدا لتشاطرها مع الآخرين، والإسهام تبعا لقدراته

ومزاياه النسبية. كما يمكن للجنة أن تصبح منبرا دائما لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب يركز على تبادل الخبرات فيما يتعلق بتعزيز مهام الحكومة الأساسية وتطوير المؤسسات الوطنية الرئيسية.

وثمة أيضا حاجة إلى التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة. إن رواندا تدعو اللجنة إلى الحفاظ على علاقات متداعمة، مع قيادة الأمم المتحدة العليا في الميدان. ويمكن للجنة أن تلقي بالثقل السياسي لأعضائها وراء قيادة الأمم المتحدة على المستوى القطري، ويُتوقع من بعثات الأمم المتحدة بدورها، دعم ومتابعة مجالات انخراط اللجنة وأهدافها العامة. إننا نعتقد أيضا أنه ينبغي للجنة، دعم الأمم المتحدة فيما يخص العمل معا، والاستمرار في التركيز على الأولويات المحددة وطنيا في هذا المجال، وضمان توافق توجيهات الأمم المتحدة إلى البعثات الميدانية مع الأولويات الوطنية لبناء السلام.

إن التنسيق والاتساق مهمان ليس فقط بين اللجنة وكيانات الأمم المتحدة، ولكن أيضا فيما بين الجهات الفاعلة الخارجية. ينبغي أن تستمر اللجنة في استكشاف السبل العملية لمواءمة أنشطة مثل تقييم وتخطيط الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وراء الأولويات الوطنية لبناء السلام. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دورا هاما في دعم تلك العملية. إن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، يؤديان دورا هاما في دعم الانتعاش، في الأجلين المتوسط والطويل، وفيما يخص إعادة بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد الصراع.

وترتبط تعبئة الموارد أيضا بالتنسيق والاتساق، فضلا عن التقدم السياسي. إننا ندعو إلى استمرار الدفاع عن البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام من أجل المساعدة على تأكيد التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لجذب المساعدات و/أو الاستثمار، وكذلك من أجل تحديد مداخل الاستفادة من إمكانيات المؤسسات، والقطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى غير التقليدية.

ومن المهم أيضا متابعة وضع تصور لتدفقات القدرات والأطراف الفاعلة والموارد بغية تحديد الثغرات، وتوجيه الموارد اللازمة لسد تلك الثغرات، ودعم إنشاء آليات لتنسيق الجهات المانحة على المستوى الوطني. ولذلك يمكننا أن نستنتج بالتأكيد أن فعالية وقوة اللجنة تكمنان في قدرة واستعداد أعضائها لاستخدامها بمثابة محور للدعم المنسق والمتعدد الأطراف، لتحقيق السلام والتنمية المستدامين، وسد الفجوة التقليدية القائمة بين الأمن والتنمية العالميين.

فيما يخص العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، أود بداية أن أؤكد بأنه يتعين أن تؤدي العضوية المشتركة دورا قياديا فيما يخص توجيه طبيعة ونطاق الدور الاستشاري للجنة. ومن بين أمور أخرى، ينبغي تكليف لجنة بناء السلام برصد فعالية ولايات بناء السلام الخاصة ببعثات الأمم المتحدة، واقتراح تعديلات مسار عند الضرورة. كما ينبغي أن يكلف المجلس اللجنة بتوفير معلومات محددة بشأن الاتساق بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ودعم الشركاء الدوليين، والالتزام السياسي من قبل الجهات الفاعلة الوطنية، والمخاطر التي تواجهها عملية بناء السلام في البلدان المعنية.

إن اللجنة في وضع جيد في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، لدعم انتقال ناجح وسلس لبعثات الأمم المتحدة وسحبها. ومجلس الأمن بحاجة إلى توضيح توزيع الأدوار والمسؤوليات بين اللجنة وقيادة الأمم المتحدة العليا في الميدان، والتأكد من إعداد بعثات الأمم المتحدة تقارير بشأن دعم المجالات ذات الأولوية لبناء السلام وانخراط اللجنة في تلك المجالات. من أجل تحسين أساليب المشاركة والتفاعل، فإننا نتفق مع رئيس اللجنة بشأن وجود حاجة لزيادة استخدام الحوارات التفاعلية غير الرسمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتوقيت والغرض.

ومن ذلك المنطلق، وبناء على مبادرة من الرئاسة الكولومبية اتخذها في تموز/يوليه ٢٠١٢، ستعقد رواندا حوارا تفاعليا بين مجلس الأمن، وقيادة اللجنة والبلدان المدرجة في جدول أعمالها، من أجل إتاحة الفرصة لتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكننا من خلالها مواصلة تعزيز طبيعة ونطاق الدور الاستشاري للجنة الذي تؤديه لفائدة مجلس الأمن.

والآن أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة ١٣/٢٠.